حوليات آداب عين شمس المجلد ٤٦ (عدد أكتوبر – ديسمبر ٢٠١٨)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

المحددات الحاكمة للثورة المصرية
مقاربة نظرية وتحليل سوسيو تنموي لثورة ٢٥ يناير

هانيِ مُحمد بهاءِ الدينِ عَلِيَّ حِجازِي *

مدرس علم اجتماع التنمية – قسم العلوم الاجتماعية – كلية التربية/ جامعة دمنهور

المستخلص

استهدفت الدراسة البحث في تجليات الثورة المصرية عبر سياقات سوسيولوجيا الثورة والتنمية باعتباره الأنموذج المعرفي الأقدر علي التعاطي مع تلك الظاهرة المُركبة، في محاولة لبناء مقولات جديدة أكثر تفسيرية ؛ بعد أن غدت كثير من النماذج التفسيرية عاجزة عن إدراك أسبابها والفواعل الأساسية ضمنها. متسائلة ؛ عن الأسباب التي أدت إلى اندلاع الثورة؟ وما العلاقة بين الثورة والتنمية؟ وما مستقبل التنمية في صراع الثورة المصرية؟ وما العوائق التي تعوق مسيرة التنمية في ظل استمرارية الصراع الثوري؟. وجاء بناؤها المنهجي معتمدًا على المنهج التحليلي الكيفي لعينة عشوائية من الدراسات حول الثورة المصرية والثورات العربية، بلغت مُجملة (تسع وثلاثون دراسة)، وخلصت الدراسة إلى أن الثورة لم تكن لولا فاعلية وغلبة العامل السوسيو تنموي في إحداثها باعتباره عامل أساس وليس وحيد، وبات مؤكدًا، أن التدفق نحو النمو الاقتصادي المتكأ علي السياسات الاقتصادية والوصفات الجاهزة، دونما تنمية حقيقية تراعي حاجة المجتمع المصري وظروفه الاجتماعية، لابد وأن تخلق حالة من الاستياء الاجتماعي تزداد بتزايد مُفرزات تلك السياسات الاقتصادية غير المواتية وحالة المجتمع، والتى تبدت معالمها في: أفول دولة الرفاه الاجتماعي، والاستقطاب الاجتماعي، فضلًا عن تآكل الطبقي الوسطي، واستشراء الفساد، وتعدد مظاهر الحرمان الاجتماعي، المطلق والنسبي. وأن الثورة المصرية ستنجح فقط من خلال بناء نظام جديد يقضي على أسباب الثورة وتحقيق أهدافها من خلال بناء نظام قادر على تحقيق التنمية والتقدم الشامل وتعزيز قيم المساواة والعدالة الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: (عدالة اجتماعية، الرفاه الاجتماعي، الحرمان الاجتماعي، الاستقطاب الاجتماعي، الطبقة الوسطي).

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠١٧.

(١) استهلال:

انطلق المصريون جميعًا بغير قصد بدافع من عقل جمعي يري أنه إذا كان التغيير المفاجيء ممكنًا في تونس، فقد يكون من الممكن أيضًا في مِصر؛ فكانت بالفعل ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١م، بعد أن تيقن المِصريون حاجتهم لتغيير جوهري ؛ كخطوة هامة نحو مستقبل عظيم. عندما كانت الحكومات المصرية غير راغبة أو غير قادرة على إجراء العديد من الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية المُلحة، فتحول المجتمع المصري إلى ثورة للحصول على رغباته، والتي تم تجاهلها على ما يبدو من قبل إدارة النظام Rastegari, (2012: 2).

ويا لها من ثورة حضارية شهد لها العالم أجمع بسلميتها، عكست وعيًا جمعيًا بحقوق سُلبت من أصحابها علي مدى عقود من الزمن، تركت في نفسه ضغينة إزاء ذلك النظام وحاشيته بعد أن بلغ الاستياء مبلغه، لِتعلن لحظه الانفجار ثورة لا تبقي ولا تذر تطالب برحيل النظام وسقوطه من أجل تحقيق أبسط حقوقه، قامت علي سواعد أبنائه من شباب الطبقة الوسطي التي اكتسبت تأييد الشعب كُله، والذي لم يكن أمامه خيارًا إلا مساعدة أبنائه ليلتحم معهم كافة طوائف الشعب تسانده وتعضضه.

وكان الشعار الرئيسي للثورة هو: {عيش، حرية، عدالة اجتماعية}، وهو ما يمثل مَظلة كبيرة يمكن أن تجتمع تحتها معظم الأبعاد الاجتماعية للتنمية الشاملة، فقد اصطبغت الاحتجاجات التي تفجرت سواء قبل الثورة أو في أعقابها بالصبغة الاجتماعية. وكانت المطالب الغالبة لمعظم هذه الاحتجاجات ذات طبيعة اقتصادية ومالية تتمثل في المطالبة بزيادة الأجور والرواتب والمعاشات. وأتت هذه المطالب كرد فعل للسياسات النيوليبرالية والتحرير الاقتصادي التي بدأت الحكومة المصرية في المغالاة بتطبيقها (Abdalla, 2012: 86-92) منذ بداية التسعينيات، إلا أن جهود الإصلاح اصطدمت بتحدي الركود السياسي والفساد، وغياب العدالة الاجتماعية، وعدم كفاية التنمية البشرية، مما حرم القاعدة العريضة من المجتمع المصري من جني ثمار النمو الاقتصادي (قنديل، ٢٠١١: ٨).

وأحسب أن هذه الظروف جميعها هي التي جعلت من الثورة واقعًا، بعد أن تبنت الدولة في مصر، سياسات نابعة من مفاهيم الليبرالية الجديدة، التي قيدت، إلي حد كبير، فتح مزيد من فرص العمل، وباشرت سياسات تحرير اقتصادي وتكيف هيكلي أدخلت المجتمع بقوة في علاقات السوق، وأهملت الجوانب الاجتماعية في عملية التطور، فتحولت إلي رأسمالية متوحشة بحق (زكي، ٢٠٠٧). ومكمن الخطورة في هذه المرة أن تجاهل السلطات القائمة علي إدارة شئون هذا المجتمع لهذه الحاجات الاجتماعية، يعني استمرار الحركات الاجتماعية والمطالب الفئوية في تظاهراتها وحشدها، الأمر الذي يمكن أن يسفر في نهاية المطاف عن ثورة اجتماعية أخرى، والأرجح أن تكون هذه المرة عنيفة ودموية (يوسف، ٢٠١٣: ٨).

(٢) أهمية الدراسة:

إنطلاقًا من خصوصية الثورة المِصرية بوصفها ثورة مُلهمة ألهمت الشباب في جميع أنحاء العالم بإمكانية وسهولة التغيير السلمي لاسيما بعد النجاح النسبي الذي حققته في فترة وجيزة في إنهاء ثلاثة عقود من السلطة ؛ ما جعلها مثالًا للمنطقة والعالم أجمع. تُحاول الدراسة تَحليل الثورة كمتغير سوسيولوجي من خلال الأدبيات الأكاديمية التى تناولتها في مجال علم الاجتماع، ومن هنا تتأتي أهمية الدرسة علي النحو التالي:

أولًا: تحتل الدراسة الراهنة أهمية بالغة كونها تتميز بوجود إطار علمي تحليلي يساعد على فهم وتحليل المتغيرات الهامة المؤثرة في الحركات الثورية، ويضعها في ذلك الإطار لمعرفة مدى صلاحيته في تفسير الثورات المعاصرة من منطلقات سوسيولوجيا الثورة والتنمية ؛ لتزويدنا بفهم أفضل للثورات الآنية (٢٥ يناير أنموذجًا)، التي تختلف عن الثورات الكلاسيكية في ظروفها الدولية، وفي طبيعتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. هذا التغيير في خصوصية الثورة والعمل الثوري يفرض علينا أن نغير معه أدواتنا العلمية والمفاهيمية للتعلم والفهم والتحليل.

ثانيًا: لفهم الصورة الكاملة للحالة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي يمر بها المجتمع المصري في الفترة الراهنة، وترتيب أولويات العدالة الاجتماعية المنشودة. وربما يكون التحليل علي النحو الذي تطرحه الدراسة أكثر أهمية في فهم الحدث الثوري وتداعياته باعتباره الأساس الذي يجب الانطلاق منه قبل الشروع في إحداث تنمية شاملة تراعي المساواة وتحقق العدالة الاجتماعية، لاسيما وأن إنفاذهما لا يحتاج إلى الارادة السياسية والتكاتف المجتمعي والنصوص الدستورية فقط، وإنما يحتاج إلى أسس معرفية علمية، ترشد صانع القرار التنموي إلى سيناريوهات وبدائل المستقبل، تعينه على تصميم البرامج واقتراح السياسات الهادفة.

(٣) اشكالية الدراسة:

لا شك أن الأوضاع التى عايشها ويعايشها المجتمع المصري آنيًا مُحفزة علي الدراسة والبحث، لفهم طبيعة التحولات السريعة والدرامية التى يمر بها، فبعد سنوات من اندلاع الثورة المصرية التى أطاحت بالنظام القديم ومحاولة تأسيس نظام مغاير يلبي مطالب تلك الثورة مرورًا بالمجلس العسكري ثم الاخوان المسلمين وصولاً للنظام الحالي إلا أنه، ومع ذلك يُخشي من إنفجار اجتماعي آخر (Stern, 2016). وربما يعود ذلك في تقديرنا لعدم فهم الظروف الاجتماعية الكامنة للثورة المصرية، والتى تهدد مرة أخري لدفع الجماهير المصرية للنضال. ما يعزز أن معالجة موضوع الثورة المصرية لا يستقيم دون الحاجة إلي التحليل السوسيولوجي أكثر من أي تخصص آخر. لا سيما وأن تلك الأحداث الثورية قد أفرزت بحكم طبيعتها واقعًا متنازعًا وحافلاً بالتناقضات، حول ماهية الثورة، وهل ما حدث بالفعل ثورة حقيقية ؟ أم إنتفاضة؟ أم تمرد؟ والأسباب وراء ذلك، فضلاً عن مساراتها وآلياتها وما آلت إليه، وأخيرًا إحتمالات السيناريوهات المستقبلية.

وتنطلق الدراسة من رؤية أساسية ؛ وهي أن ثمة علاقة وطيدة بين إمكان قيام الثورة في مجتمع ما وطبيعة التكوين الاجتماعي لذلك المجتمع. فلا سبيل إلي افتراض إمكان قيام الثورة لمجرد أن إرادة التغيير السياسي توافرت لدى جمع من الناس، كثر عدده أو قل، فالثورة لا تقع في فضاء اجتماعي بكر، وإنما تحدث على أرضية تملأها تكوينات مختلفة من قوى وجماعات اجتماعية، وروابط أهلية، ومؤسسات وأيديولوجيات...الخ. وهى لذلك السبب تصطدم بحقائق موضوعية خارج نطاق الإرادة والرغبة، فيحدث أن تصادف بيئة مناسبة وجاذبة، كما يحدث أن تصطدم ببيئة مجافية ونابذة. فمن الثابت أن عملية التحول الاجتماعي متعددة الأبعاد، ولها مكونات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية مترابطة عضويًا ببعضها البعض، وإن إحداث التحول لا يمكن أن يتم إلا من خلال تصور كلى يأخذ بجميع المكونات في إطار تصور اندماجي وتكاملي.

وتُرجح الدراسة الراهنة الأهمية المتزايدة للدوافع السوسيو تنموية للثورة المصرية، والتي هي ليست سوى وجه واحد من شبكة معقدة من التفسيرات التي تولد معنى وصدى

لتجارب مماثلة في أماكن أخرى. إلا أن ثمة خلاف تنطلق منه الدراسة بين من يري Moore, (1980: 497-500)، أن تجربة المشقة وحدها لا تُحرك الناس على المقاومة والتحول من البؤس إلى حركة جماهيرية، بمعني أن فكرة التوزيع المجتمعي للألم غير العادل والمعاناة ليست حتمية كشرط أساسي للعمل ؛ بل يجب أن يكتشف الناس أولاً أن "الغضب الأخلاقي والشعور بالظلم الاجتماعي" هما الشرط المُسبق لذلك العمل.

في حين شدد البعض (Reid, 1978: 81-100)، على أن المصالح الاقتصادية الخاصة تسهم فى تحريك الجماهير نحو الثورة، مستشهدًا بأن العِبء الاقتصادى كان شرارة الثورة الامريكية حيث جلبت عوامل اقتصادية متنوعة أبرزها فرض الضرائب والخلافات حول التجارة وسيطرة الحكومة، تلك الثورة الأمريكية التي صاغت طريقة أميركا اليوم. وأكد (Aftalion, 1990)، أن النظرية الاقتصادية يمكن أن توفر تفسيرًا مُرضيًا لحدوث الثورة الفرنسية ؛ فقد عاشت فرنسا قبيل الثورة أزمة اقتصادية كبرى. فهناك أزمة الدين الملكي مع استمرار الحكومة الفرنسية في إنفاق المزيد من الأموال أكثر مما كان يتلقى من الضرائب في الوقت الذي كان هناك فقر هائل في فرنسا، وكانت الضرائب مرتفعة وكذلك الأسعار، في مقابل أجور منخفضة. وباتت كثير من أسر الطبقات الدنيا في فرنسا غير قادر على إعالة أسرهم ؛ كل تلك العوامل مجتمعة شكلت أزمة اقتصادية خانقة اقتادتهم إلى الثورة، والتى ابتدأت بإلغاء المِلكية المطلقة، والامتيازات الإقطاعية للطبقة الأرستقراطية، والنفوذ الديني الكاثوليكي، وتوحيد السوق الوطنية، ووضعت أسس الديمقراطية السياسية وأعلنت حقوق الإنسان. هذا وقد لاحظ البعض(Davies, 1962: 5-19)، أيضًا أن الثورات هي الأكثر احتمالا أن تحدث عندما يُتبع فترة طويلة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى تتبعها فترة قصيرة من الانتكاسات الحادة.

وفيما يتعلق بالحرمان الاقتصادي كمحرك لثورة يناير وثورات الربيع العربي يرفض البعض (إبراهيم، ٢٠١٢: ٩٢ ، ٩٣)، مقولة أن تلكؤ مسيرة التنمية الاقتصادية هي السبب الرئيسي لتلك الثورات، بل إن العكس هو الصحيح، فالبلدان التي شهدت الثورات حققت في السنوات العشر الماضية معدلات نمو غير مسبوقة طبقًا لتقارير ومؤشرات التنمية البشرية، الصادرة عن البرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، حيث تراوحت معدلات النمو الاقتصادي عربيًا خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين (٢٠٠٠- ٢٠٠٩م) ما بين ٣% و٧%، كما تضاعف متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ففي مصر ارتفع النصيب السنوي للفرد من ٥٠٠ دولار إلى ٥.٥٠٠ دولار، وكذلك الأمر في تونس من ١٣٠٠ إلى ٨٠٠٠ دولار، وفي ليبيا قفز ثلاث مرات من ٥٠٠٠ إلى ١٥٠٠٠ دولار. أي أن متوسط الدخل الفردي كان يرتفع باطراد، وبمعدلات تضاهي أو تزيد على بعض دول العالم. وفي كل الأحوال لم تعرف الشعوب العربية الحرمان لا في حاجاتها الأساسية ولا في الكمالية، ليبقي التساؤل: ما هو الحرمان الذي يدفع هذه الشعوب للثورة ؟.

في ضوء المؤشرات السابقة تم إستبعاد فكرة الحرمان المطلق، كمحرك ودافع لثورة يناير وثورات الربيع العربي، ويستعين هؤلاء بمقولات علماء الاجتماع جورج هومانز (George C. Homans) أنموذجًا، عن الحرمان النسبي (Relative Deprivation)، والتي من خلالها يقارن الناس بين نصيبهم من السلع والخدمات وحظوظ الحياة، ليس بما كانوا عليه من عشر سنوات ولكن بما عليه حظ الآخرين خلال نفس المدة وفي نفس البلد، أو في بلدان قريبه. فعلى الرغم من تحسن دخل كل واحد منا، فإن معدل التحسن

عند آخرين أضعاف المعدل عندي، وهذا ينتج عنه ما سماه علماء الاجتماع الحرمان النسبي، بعبارة أخرى ليس الظلم هو الذي يؤدي إلى الثورات، بل الشعور بالظلم. والأمر لا يقتصر على الشعور بالظلم وحده، بل يتعداه إلى الاستبداد السياسي، فمع الحكم المطلق يستقر في وجدان السلطان أن بلاده قد أصبحت ضيعة خاصة يرتع بها كيفما شاء.

وفي سياق آخر عارض بعض علماء الاجتماع (بلقزيز والصواني، ٢٠١٢: ١٠٣)، التصور السابق الذي لا يتبني أو يترك مجال لتفسير اقتصادي بفعل الثورة في بلدان الربيع العربي عامة. مؤكدين علي أن مجرد ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية ليس دليل علي تحسن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في هذه البلدان ؛ فالأرقام والنسب حمالة أوجه فقد ترتفع معدلات النمو الاقتصادي، ولكنها لا تنعكس بالضرورة علي الاقتصاد الاجتماعي للدولة فلا الناس منها تستفيد ولا أوضاعهم تتحسن، ولا يستقيم بنتيجتها توزيع الثروة علي منهج العدالة الاجتماعية والمساواة. فالواضح في الاقتصاد الاجتماعي لمعظم البلدان العربية أن الهوة بين الغنى والفقر تتسع بحيث لا يسدها النمو المتراكم في الدخول العامة. بل أن الفقر والاحتياج يتناميان ويرتبطان ارتباطًا طرديًا مع ارتفاع معدلات النمو التي تحدث عنها البعض. فكلما تطور الأخير تداعي له الفقر والاحتياج، فليس من المنطقي أن يُستبعد أثر الفقر في الثورة لمجرد أن معدلات النمو الاقتصادي قد ارتفعت، لأنه علي الرغم من ارتفاع معدلات النمو فإن معدلات البطالة قد ارتفعت أيضًا، والتهميش والنبذ قد زادت وطأتهما، كما أن الطبقة الوسطي قد انكمشت في نطاقه وزادت ضمورًا. كما تفككت – في إطار هذا النمو الزائف – القوى المنتجة في الزراعة والصناعة، وتضاءل وزنها في ميدان الإنتاج. كما تضخم تأثير اقتصاد الخدمات الطفيلي، بما خلق أعباء كثيرة تضاف إلي سلم الحاجات والضرورات التي تحاصر الفرد في المجتمع العربي.

وانطلاقًا من أن الثورة حادثة لها دلالة اجتماعية أكثر من دلالتها السياسية، تُحاول الدراسة البحث في تجليات الثورة المصرية عبر سياقات سوسيولوجيا الثورة والتنمية ؛ باعتباره الأنموذج المعرفي الأقدر علي التعاطي مع تلك الظاهرة المُركبة، في مُحاولة لبناء مقولات جديدة أكثر تفسيرية ؛ بعد أن غدت كثير من النماذج التفسيرية عاجزة عن إدراك أسبابها والفواعل الأساسية ضمنها. مُنطلقة من افتراض أساسي مُؤداه أن الثورة لم تكن لولا فاعلية وغلبة العامل السوسيو تنموي في إحداثها باعتباره عامل أساس وليس وحيد، وربما تهيأت الفرصة والظرف الموضوعي للتعبير عن نفسه في تلك الثورة. وعليه تبحث الدراسة في مكونات ذلك العامل ودواعي ترجيحه علي بقية النماذج التفسيرية، وتقاطعاته في الحالة المصرية، وانعكاسات تلك الثورة علي التنمية في المجتمع، وفرص التنمية المُتوخاه، والمُقاربة المَطلوبة للتنمية فيما بعد الثورة.

مُتسائلة ؛ عن أبعاد ودلالات مفهوم الثورة، والعوامل الذاتية والموضوعية لتأسيسها؟ وعن دواعي قيام الثورة المصرية؟ وهل كانت بفعل عامل داخلي أم خارجي؟ وما هي الأهمية النسبية لتلك العوامل وفق التحليل السوسيولوجي؟ وما انعكاسات تلك الثورة علي التنمية في المجتمع المصري؟ وهل ساهمت تلك الثورة في بلورة "مشروع مُجتمعي" متكامل المكونات واضح الأهداف والمَعالم والرهانات ؛ مشروع قادر علي أن يشكل مرجعية فكرية واجتماعية يمكن الاحتكام إليها؟ أو على الأقل هل وضعت رؤى جديدة لمؤسساتها وسياساتها التنموية؟ وما هي آفاق ومسارات التنمية الاجتماعية المُمكنة؟ ونؤكد أن هذه الأسئلة الكبرى تتجاوز حجم الورقة ، لكن يبقي لها فضل إثارتها. ما أضطر الباحث إلى مزيد من التحديد، متسائلًا عن الأسباب التي أدت إلى إندلاع الثورة؟ ، وما العلاقة بين الثورة والتنمية؟ وما مستقبل التنمية في

صراع الثورة المصرية؟ وما العوائق التي تعوق مسيرة التنمية في ظل إستمرارية الصراع الثوري؟.

(٤) منهجية الدراسة:

أما البناء المنهجي للدراسة فجاء معتمدًا على المنهج التحليلي Analytical approach منحي له، والذي يعني بتمحيص الوقائع وإخضاعها لتفسيرات سببية، إذ يقوم هذا المنهج على ثلاث عمليّاتٍ هي: التّفسير، والنّقد، والاستنباط، وقد تجتمع هذه العمليّاتُ كلّها في سياق بحثٍ معيّن، أو قد يُكتفى ببعضها عنها، وذلك بحسب طبيعة البحث ؛ بُغية تفتيت الظاهرة الاجتماعية إلى مجموعة من العناصر يتم التأليف بينها في حزمة غير متجانسة من الواقع أو العوامل التي أنشأتها (Duane F. Alwin, 2016: 121-152). اعتمادًا علي منحي التحليل الكيفي لعينة عشوائيةRandom Sample من الدراسات حول (الثورة المصرية والثورات العربية)، للتعرف علي المضامين والمسلمات التي انطلقت منها، وطرح تساؤلات حول جدية وعمق البرادايم Paradigm السائد لتفسير تلك الثورات، وتوظيف ما أمكن منها في التحليل. وقد بلغت العينة مُجملة (تسع وثلاثون دراسة)، من بينها (عشرون دراسة) ما بين (خمس كتب، وخمسة عشر دورية) تناولت الثورات العربية أو ما يُعرف (بالربيع العربي) ومن بينها الثورة المصرية. واختصت الثورة المصرية وحدها بـــ (تسعة عشر دراسة) مابين (سبع كتب، وأثني عشر دورية).

(٥) الدراسات السابقة:

فى محاولة لتحديد موقع الدراسة الراهنة من الدراسات السابقة، ثمة عدد متزايد من الدراسات حول الثوررات العربية والثورة المصرية على وجه التحديد، تعددت منطلقاتها ومداخلها التفسيرية، حاول كل منها الاقتراب من الثورة من خلال زاوية معينة، ركزت جميعها علي حدث الثورة والارهاصات الممهدة لها، ورغم تعدد وتباين الأنموذج المعرفي في التعاطي مع الظاهرة الثورية، إلا أن جميعها يدور فى فلك التفسيرات المعتادة للثورات الكلاسيكية، إلا من إستثناءات قليلة، وعليه تري الدرسة الراهنة أن ثمة حاجة لأنموذج تفسيري جديد يُغاير تلك التفسيرات إتكاءً علي مسلمات سوسيولوجيا الثورة والتنمية، والتي ربما تكون أكثر فاعلية وأهمية في تحليل الثورة المصرية وتداعياتها. مع تأكيد أن هذه المراجعة التحليلية للأدبيات المتوفرة حول ظاهرة الثورة قد وفرت لنا الإطار المعرفي الذي درسنا فى ضوئه إشكالية الدراسة، ودفعتنا إلى تحديد المقاربة النظرية التي تنظر إلى الثورة كظاهرة اجتماعية متجذرة في البناء الاجتماعي الذي ينطوي على ميكانيزمات اللامساواة واللاعدالة الاجتماعيين ويئن من وطأة المشكلات والمثالب المُعينة.

وطالما أن منهجية الدراسة تعتمد بشكل أساسي علي المنحي التحليلي لتلك الدراسات، يكون الاستخدام المنهجي السليم للدراسات السابقة، هو التوظيف المنظم لها في ثنايا الدراسة وفق مقتضي الحاجة، وهي أحد المقاربات المنهجية في إستخدام الدراسات السابقة (الشريفي، ٢٠٠٩: ١٣٣– ١٦٥). وبشكل عام، وفي ضوء ما بين أيدينا من دراسات يمكننا أن نقدم استخلاصات حول المتباين والمشترك بين الثورات علي النحو التالي:

*** الثورة المصرية وقراءة في تجارب الثورة العالمية: مقاربة سوسيولوجية**

قامت الثورة المصرية والثورات العربية جَميعُها، من أجل إسقاط أنظمة الاستبداد والفساد، الأمر الذي تمّت ترجمته في مقولة "الشعب يريد إسقاط النظام"، وفي رفع الشعارات المتعلقة باستعادة "الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية" الغائبة. إلا أن بدايات انطلاق تلك الثورات، تشبه تلك التي حدث في بلدان الاتحاد السوفيتي القديم، وفي أوربا الشرقية وأوكرانيا،

غير أنها ما لبثت أن تحولت إلى ثورات كلاسيكية*، بعد أن ظهرت القوى الاجتماعية المضادة للثورة، وكذلك العنف الذي وصل لمستوى الحرب الأهلية في بعض البلدان. ويفترض أن التحول الى نمط الثورات الكلاسيكية، يرجع لعدة عوامل منها: أن الشباب يمثلون أكبر كتلة سكانية في الوطن العربي. فضلًا عن انقسام الطامعين في السلطة بعد إسقاط النظام. ووجود تدخلات خارجية أساسية في كل بلدان الربيع العربي. وأخيرًا وجود انقسام جهوي وعرقي وطائفي وقبلي واسع النطاق في العالم العربي (Goldstone, 2014).

وبمقارنة الثورة المصرية تحديدًا مع تلك الثورات، يمكن للمرء أنّ يجد اختلافات كبيرة. ففي بلدان أوروبا الشرقية كان العامل الخارجي المحرك الملهم، والممول الأساسي ؛ ولكن في مصر الثورة، كانت الأسباب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الداخلية الدوافع الرئيسية لتلك الثورة، دونما قيادة موحدة تتوحد ورائها، ودونما أيديولوجية واضحة، حيث بدأ السعي لتحقيق العدالة الاجتماعية المُنعَدمة، بسبب سوء إدارة الأزمة من قبل النظام، واستبعاد الحاجة الملحة للإصلاح العام والتغاضي عن الفرص لتكييف أو تغيير أو وضع قوانين وسياسات تؤدي إلى إصلاح جدي في وقت لاحق. يضاف إلي ذلك، عنصر (المفاجأة) في إندلاع الثورة المصرية والعربية أيضًا رغم تكهناك الاستحالة، وعلى عكس كل التقديرات، والتي اكتسبت خصوصيّتها وفرادتها من انطلاقها من نقطة الصفر تقريبًا، إذ لم تكن ثمة انتفاضات أو هبّات أو حراكات ممهّدة لها، كما لم يحرّكها نمط من مثقفين ثوريين ولا طبقة اجتماعية محدّدة ولا حزب بعينه، كما حدث في التجارب الأخرى.

وعلي الرغم من تصنيف الثورة المصرية والثورات العربية، ضمن إطار الثورات التي اندلعت في أعقاب نهاية الحرب الباردة في عدة مناطق من العالم، إلا أنها تنتمي إلى ما يمكن تسميته بالثورات التفاوضية، والتي تختلف عن الثورات الحديثة في خمسة اختلافات (Lawson, 2014): أولها: أنها ناتجة عن أزمة جزئية* داخل نظام الدولة، وليست ناتجة عن أزمة تستلزم تغييرًا شاملًا في نظم الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وثانيها: أن بداية انطلاق هذه الثورات هو التظاهر من أجل تحقيق مطالب، بمعنى أنها تعتمد التفاوض وسيلة للتعامل مع النظام القائم، ولم تعتمد على المواجهات العسكرية مباشرة. وثالثها: أن القوى الثورية الجديدة ترفض وصاية الثورات المحلية السابقة. ورابعها: أن الثوار لا يعارضون بل يرحبون بدور خارجي ودولي قائد. وخامسها: أن هذه الثورات أدت إلى زيادة ضعف الدولة، ولم تؤد إلى زيادة قوتها.

وثمة مقاربة بين الثورة المصرية وثورات بلدان الجنوب في آسيا وأفريقيا، "الفلبين وأندونيسيا ومالي"، رغم إختلاف الظروف المؤطرة لكل منها. إلا أنه يجب أنّ ننظر بتمعَّن إلي نتائجها. حيث كانت توجد في تلك البلدان ديكتاتوريات شبيهة تمامًا بديكتاتورية "مبارك"، كان هناك رئيس جمهورية فاسد، وديكتاتور مُحاط بالأوتوقراط، وثلّة قريبة منه، وكان التعذيب منتشرًا أيضًا وما إلي ذلك من الأمور المعروفة في هذا السياق من الحكم. وكانت الثورات رغم أختلاف الظروف من بلدٍ إلي آخر شبيهة إلي حد ما بالثورة المِصرية. بمعني أنّ الفئات الوسطي، والتقدمية، والشباب قد قامت بالدور الأساسي فيها، كما أن الجماهير الشعبية انضمّت إليها أيضًا. وفي سياق تلك الثورات تم التخلص من الرئيس، إلا أنّ الطبقة الحاكمة ظلت في الحكم، فأصبحت الديمقراطية غير نافعة. باستثناء الثورة في "مالي"، التي نجحت فيما بعد بأن يتمتع الشعب بحرية حقيقية، ولكن كُلفة الثورة كانت بالغة إذ إستمرت الثورة حوالي سنة مخلفة من الضحايا عشرة آلاف قتيل (أمين، ٢٠١٢: ٣٧-٤٠). وذلك بخلاف الثورة المصرية التي لم تستمر سوي أسبوعين أو ثلاثة، لتكشف عن ضعف وهشاشة نظام الديكتاتورية على الرغم

من مظهره القوي، ولم تسفر نتائجها حتي الآن عن تمتع الشعب بحرية وتنمية حقيقية.

وثمة نماذج للمد الثوري المستمر، في "أمريكا اللاتينية (البرازيل، بوليفيا، فنزويلا)" تُعدّ النمط الأمثل للتغيير في الظروف الحالية. والتى أخذت شكل حركة جماهيرية واسعة شملت فئات مختلفة من الطبقات العاملة وفقراء الفلاحين والفئات الوسطى، واستمرت لعدة سنوات مقدمة آلاف الضحايا، وأدت في نهاية الأمر إلي تغيير الأوضاع، ودستور جديد، وإصلاحات اجتماعية، وتبني سياسة معادية للاستعمار تمامًا...إلخ. وبذلك يكون لدينا نماذج لتجارب بعض الثورات التي نجحت في تجاوز النظام وتأسيس نظام جديد أكثر كفاءة، في حين فشلت ثورات أخري لتأسس أنظمة أسوأ من النظم السابقة لها.

(٦) الثورة: مُنطلقات قاعدية:

ثمة نقاط ارتكاز يُمكن أن تمدنا بآلية موضوعية في التحليل السوسيولوجي، منها:

- أن أية مُحاولة لفهم وتعريف الثورة بمعزل عن سياق الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية المميزة سيحول دون مشاركة علماء الاجتماع في تحديد مسارها، وبيان الآلية التي توضح كيفية نشوء وتطور العملية الثورية.
- أن الثورة وليدة سياق اجتماعي خاص بكل مجتمع ودولة، ولا يمكن فهم الثورة إلا من خلاله، ومهما حاول المُنظرون إعطاء قوانين ثابتة للثورات والتنظير لها، تبقى كل ثورة متفردة عن غيرها من خلال أسبابها وظروفها الخاصة وأن اجتهادات المفكرين من مختلف التيارات ساهمت وتساهم في فهم الثورة كظاهرة اجتماعية.
- أن بداية الثورات ليست مثل نهايتها، وهناك مسلّمة في العلوم الاجتماعية أن الحكم على الظاهرة خلال حدوثها لن يوصلنا إلى استنتاجات قطعية وموضوعية، ذلك أن الظواهر الاجتماعية تتطلب رصدًا وتحليلًا في حالة من الاستمرارية والسيرورة والتقاطع مع مجموعة بنيوية، وهذا يتطلب فترة من الزمن حتى نستطيع رصد التحولات الهيكلية الكبرى جرّاء الثورات بشكل موضوعي.
- أن هنالك في فلسفة التاريخ مدرستان: مدرسة تري أن الأحداث التاريخية لا يمكن أن تنضوي في تتابعها وتواليها تحت قانون غائي مُحدد وإنما تتشابك في إنتاجها عَوامل مُعقدة تجعلها أشبه بالفوضى التي لا يفسرها قانون منضبط. وهناك مدرسة أخري تري أن الأحداث التاريخية رغم ما تبدو عليه من تنوع واضطراب لا تُفلت من قبضة القانون لأنها محكومة في صيرورتها وتتابعها بقوانين تحدد نشوءها ومسارها بل وزوالها. هذا القانون يقوم في واقع الأمر علي فكرتين أساسيتين : {فكرة الصراع وفكرة العقل}، وفكرة الصراع معناها أن التاريخ ليس في الواقع إلا تاريخ صراع بين قوي متعددة متناقضة: (قوي الماضي والحاضر، قوي القديم والحديث، قوي التخلف والتقدم ...الخ). أما فكرة العقل فمفادها، أن التاريخ له مسار عقلاني وليس اعتباطيًا بمعنى أنه وإن بدا ساحة ومعتركًا للفوضى والاضطراب إلا أنه تحت هذه الفوضى يتطور وفق قانون مؤداه ضرورة وجود قوي تجر المجتمع للخلف وقوى أخري مناقضة لها تواجهها وتدخل معها في صراع مرير وصدام دموي عنيف يتولد عنه قفزات للأمام، ولا سبيل للإنسانية للتقدم إلا بمواجهة الماضي والدخول معه في مواجهات عنيفة لإزالة قوي التخلف منه (صالح، ٢٠١٣).
- أنه لا توجد قطيعة بين الاقتصاد والسياسة، إن هذا الموقف لا يخدم التحليل السوسيو-تنموي كونه يهدف إلى طمس حقيقة أن الاستبداد بما يعنيه من قمع للحريات وإلغاء لمبدأ السيادة الشعبية وانتهاك لحقوق الإنسان ما هي إلا إطار سياسي لتكثيف استغلال الشعب

ونهب خيراته لصالح أقلية مجتمعية، دون أن تكون له إمكانية الدفاع عن حقوقه بأي وسيلة من الوسائل.

- أن الحكم على أي سياسة اقتصادية لا يتم إلا من زاوية قدرتها على الاستجابة الفعلية لمُقتضيات النهوض بالمجتمع في مختلف المجالات، وإخراجها من دائرة التبعية للدول والاحتكارات الاستغلالية أولًا، وعلى تلبية حاجات الشعب الأساسية المادية والمعنوية ثانيًا. وليس من زاوية ما توفره من منافع لأصحاب رأس المال المحلي والأجنبي.

(٧) في معني الثورة سوسيولوجيًا: قراءة مفاهيمية:

ليس بجديد ؛ غياب الإجماع بين العلماء الاجتماعيين على ماهية الثورة وتعريفها، مثلما هو الحال على اختلاف تفسيراتهم لكثير من الظواهر الاجتماعية والسياسية.

ويدلنا "تشريح الثورة" بـــ"أنها عملية حركية دينامية تتميز بالانتقال من بنيان اجتماعي إلى بنيان اجتماعي آخر"(Brinton, 1965: 52). فالثورة بالمعنى العلمي هي حالة من التغير اللاخطي غير المنتظم الذي يسمى في الأدبيات العلمية بالأنظمة المعقدة، وبما أنها نسق معقد، فإنه يصعب التنبؤ بها واستشراف نتائجها ومآلاتها، لأنها لا تخضع لمبدأ السببية، وإن كان مُمكنًا التحدث عن أنماط عامة لهذه التغيرات تتميز بنوع من النِسبية والمرونة (بونعمان، ٢٠١٢: ٢٥).

وللثورة تعريفات معجمية تتلخص في تعريفين ومفهومين، التعريف التقليدي القديم الذي وضع مع انطلاق الشرارة الأولى للثورة الفرنسية وهو قيام الشعب بقيادة نخب وطلائع من مثقفيه لتغيير نظام الحكم بالقوة. وقد طور الماركسيون هذا المفهوم بتعريفهم للنخب والطلائع المثقفة بطبقة قيادات العمال التي اسماهم البروليتاريا (بودبوس، ٢٠١١: ٢٩). وبمنظار الأدبيات الماركسية في تحليل التطور الاجتماعي "إن معنى الثورة الاجتماعية ووظيفتها لا يمكن فهمها إلا حينما ننظر إلى تاريخ المجتمع على حقيقته كسلسلة متصلة من التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية، والثورة شكل من أشكال الانتقال من تشكيل إلى آخر، كما أنها قفزة من التشكيل الاقتصادي والاجتماعي البالي إلى تشكيل أكثر تقدمًا، تكون الخاصية المميزة السائدة له ومضمونه السياسي هو انتقال السلطة إلى الطبقات الثورية (كرازين، ١٩٧٥: ٥٢). ويرى سوروكين أن الثورة الاجتماعية تتفجر بفعل مجموعة من العلاقات الاجتماعية، والطبيعة الموضوعية للثورة ولا يمكن تحديدها دون الرجوع إلى النظام الاقتصادي الاجتماعي للمجتمع (الأسود، ٢٠٠٣: ٥٢). فالثورة الاجتماعية هدفها إذن إحداث تغيير جذري في البناء الاجتماعي وما يرتبط به من وظائف وعلاقات، وتسعى هذه الثورات غالبًا إلى تحقيق العدالة الاجتماعية (كرازين، ١٩٧٥: ٥٢).

وتعرفها موسوعة علم الاجتماع بأنها: "التغييرات الجذرية في البني المؤسسية للمجتمع، تلك التغييرات التي تعمل على تبديل المجتمع ظاهريًا وجوهريًا من نمط سائد إلى نمط جديد يتوافق مع مبادئ وقيم وإيديولوجية وأهداف الثورة، وقد تكون الثورة عنيفة دموية، كما قد تكون سلمية، وتكون فجائية سريعة أو بطيئة تدريجية" (الأسود، ٢٠٠٣: ٤٧). وثمة تعريفات أخري ذات طبيعة سوسيولوجية، تعرف الثورة على أنها مُقدمة لعملية تغيير جذرية شاملة، تستتبع إعادة صياغة كاملة لكل العلاقات والتوازنات التي سادت بين فئات المجتمع وطبقاته وشرائحه، بما يسفر عن صعود جماعات، وهبوط أخري، وإعادة رسم الخرائط المجتمعية، وتصحيح الاختلالات لمصلحة البعض الذين قامت الثورة من أجل إنصافهم واسترداد حقوقهم، أو حتى فرز خريطة ومساحات جديدة تماما لانتشار القوة السياسية، واعادة

التوزيع لمصادرها وركائزها علي نحو مختلف (عز الدين، ٢٠١٢). وأيضًا الثورة هي " التغيير الأساسي والسريع والداخلي والعنيف في القيم والمبادئ المهيمنة داخل المجتمع وفى مؤسساته السياسية والهياكل الاجتماعية والعلاقات الاقتصادية والقيادة والنشاط الحكومي والسياسات أي أنها انهيار النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الموجود وسط محاولات لبناء وتكوين بديل آخر جديد" (الشرقاوي، ١٩٩٣: ٧٦).

والمعنى الدقيق للثورة يصف مُجمل الأفعال والأحداث التي تقود إلى تغيرات جذرية في الواقع السياسي والاقتصادي وأيضًا الاجتماعي لشعب أو مجموعة بشرية ما، وبشكل كامل وعميق، وعلى المدى الطويل، ينتج منه تغيير في بنية التفكير الاجتماعي للشعب الثائر، وفي إعادة توزيع الثروات والسلطات السياسية (حسيب، ٢٠١١: ٩). وقد لاحظنا أنه، ورغم تعدد وتباين هذه التعريفات إلا أنها لا تتجاوز التركيز علي نتائج العمل الثوري، ودرجة ومستوي التغيير المتحقق داخل المجتمع، وأدوات ومكونات الثورة (العنف واللاعنف).

وتقترب الدراسة من فهم الثورة علي أنها صورة من صور الانتقال الفوري من وضع اجتماعي اقتصادي بالٍ إلي وضع أكثر تقدمًا من أجل انتقال السلطة السياسية والاقتصادية إلي الطبقات الثورية في المجتمع ؛ مستهدفة بالأساس إلغاء العلاقات الإنتاجية المعوقة للتقدم الاجتماعي.

(٨) نَحو أنموذج تفسيري مُمكن:

وقوفًا عند الأنموذج المعرفي في العلوم الاجتماعية في تعاطيها مع الظواهر الاجتماعية المركبة، ثمة سبع نماذج لتفسير الثورات في العلوم الاجتماعية، وهي:الأنموذج الوصفي، والأنموذج السببي، والأنموذج المقارن، وأنموذج الفاعل، وأنموذج الحركات الاجتماعية، وأنموذج الأثر الدولي، وأنموذج التركيب المتعددة الأبعاد (بونعمان، ٢٠١٢: ٢٥). وهي مداخل متعددة لتفسير ظاهرة الثورة حاولت كل واحدة منها الاقتراب من الثورة من خلال زاوية معينة.

ولوعدنا إلى الدراسات التي تناولت أبرز الثورات الحديثة من حيث تفسير أسباب نشوئها ودراسة الأنماط التي اتخذتها لفهم الثورات العربية سوف تطفو مشكلة أساسية في هذا المنظور، وهي محاولة قراءة تلك الثورات وفقًا للخبرات السابقة. فالنماذج السابقة لا تستوعب هذا النوع من الحراك كما أنها لا تطرح مؤشرات للتنبؤ بمستقبلها. والتحدي القائم في وجه الباحثين والأكاديميين هو كيفية تصنيف الثورات العربية ضمن أنماط التغيير المعروفة في العلوم الاجتماعية، كنمط التغيير الإصلاحي، وحالة التمرد والعصيان، وحالة انهيار النظام الذي يحدث نتيجة تراكمات الحركة الثورية. غير أن هذه النماذج لا يمكن إسقاطها على الثورات العربية التي تقدم في حد ذاتها نمطًا جديدًا، حيث إنها تقوم بإسقاط رأس النظام وتفكيك عَدد من المؤسسات المرتبطة به، كما أنها تتمتع بقوة اجتماعية هائلة ساهمت في التغيير، لكنها لا تستطيع الوصول إلى السُلطة (كعسيس، ٢٠١٤: ٢٢٤).

وعلَيه، فثمة إشكالية تَطرحها الدراسة، وهي أنه رغم تعدد ذلك الأنموذج المعرفي السوسيولوجي في التعاطي مع الظاهرة الثورية وجد العلم الاجتماعي نفسه في حاجة إلي أنموذج تفسيري جديد، بعد أن بدت نماذجه التفسيرية عاجزة أمام الحدث الثوري، وإدراك أسبابه وعوامله والفواعل الأساسية ضمنه. ولنتفق، علي أن الأسس العلمية التي تنطلق من الواقع وتتجه في معالجاتها إلي المشاكل التي يعيشها ذلك الواقع هي الأساس في بناء أية نظرية، وأن الفكر القادر علي استيعاب التناقضات الحاصلة في هذا الواقع والتفاعلات التي تتحرك في أعماق شرائحه هو الفكر القادر علي رسم الصورة الموضوعية، وهو الفكر القادر

علي تحديد الرؤية الصائبة في التشخيص، وهو بالتالي الفكر الذي يستطيع أن يحرر الإنسان من بقايا الركام الثقيل الذي ظل يلازمه طوال سنين ويؤثر في حياته دهورًا متلاحقة (العطية، ١٩٧٩: ٤٤٧).

(٨-١) المداخل السوسيولوجية المفسرة للثورة:

ثمة نظريتان أساسيتان شكلتا معًا المداخل الكلاسيكية المُفسرة للثورة، هما (البنائية الوظيفية، والمادية التاريخية):

كانت النظرية البنائية الوظيفية من أبرز النظريات التي حاولت تفسير ظاهرة الثورة، وكشف المصادر الموضوعية للتغيير الثوري داخل نسق الظواهر الاجتماعية. وتتأسس تلك النظرية علي مفهوم القيم، وترى أن النسق الاجتماعي سيواجه صعوبات حين لا تستطيع القيم القائمة تفسير التغييرات في الجوانب البيئية المُحيطة، الأمر الذي يتطلب احتياج البيئة المحيطة إلى قيم جَديدة تكون لديها القدرة التفسيرية، وهذا لا يتأتى إلا عن طريق التطور أو الثورة (الأسود، ٢٠٠٣: ٧٩).

ومن أبرز دعاتها هربرت سبنسر مُشبهًا الثورة الاجتماعية بالأوبئة والمجاعات التي تؤدي إلي إحداث الفوضي بدلًا من النظام والاستقرار. ويعتبر تالكوت بارسونز الثورة انحرافًا مرضيًا يؤدي إلى خلخلة التوازن في بناء السلطة. كما أعلن فردريك نيتشه العداء للثورة ورفض التغيرات الاجتماعية الفجائية والجذرية (كرازين، ١٩٧٥: ١١). ويرى روبرت ميرتون (Merton, 1975: 109-245)، أن الاختلالات الوظيفية يمكن أن تفضي إلى حالة من عدم التوازن والاستقرار، وأن التمرد هو الاستجابة لهذه الحالة ؛ فالاختلال الوظيفي الذي يتعرض له المجتمع يوجب التعديل أو التغيير، وإذا قاومت السلطة هذا التغيير فإن التغييرات تكتسب طابعًا ثوريًا ؛ لتُعيد تشكيل البنية المِعيارية والاجتماعية للمجتمع. وقد لقيت هذه النظرية العديد من الانتِقادات من بينها أنها لا تكشف عن الأسباب التاريخية للثورة ولا تشير إلى مصدر الاختلال الوظيفي، أو سبب التناقضات الاجتماعية، ولا تميز بين مظاهر الاختلال الوظيفي وبين التناقضات التي تظهر في أي مجتمع، سواء تلك التي تؤدي إلى الثورة أم التي لا تؤدي إليها (العطية، ١٩٧٩: ٤٥٦ – ٤٥٧).

في حين تنطلق المادية التاريخية من التفسير المادي للتاريخ، وترى بأن التناقض هو سبب التطور، وتطبيق هذا المذهب يؤدي إلى تفسير سير التاريخ بالتناقض بين مكونات الجانب المادي للمجتمع، وترى هذه النظرية أن الصراع بين المصالح المختلفة، والمتعارضة أحيانا داخل النسق السوسيولوجي ضرورة لازمة للتغيير الاجتماعي، ويعتبر ماركس أن الصراع الطبقي هو الموضوع الرئيسي للتاريخ ولا يمكن أن ينتهي إلا بالثورة (الأسود، ٢٠٠٣: ٨١). كما يعتقد ماركس أن القوى الإنتاجية في المجتمع تدخل في مرحلة من تطورها في صراع مع علاقات الملكية ومع الإطار الاجتماعي والسياسي القائم، وعندما تصبح علاقات الملكية مُعوقة للإنتاج تحدث أزمة وتبدأ حقبة من الثورات الاجتماعية ولا تستطيع الطبقات الحاكمة، ولا تريد الطبقات المستغلة أن تعيشا معًا في ظل الشروط القائمة، وهذا التناقض بين الطبقات هو الذي يفضي إلى ثورة عنيفة (الكيالي، ١٩٧٩: ٨٧١). لكن ما يُعاب على هذا المدخل التفسيري رغم جهده النظري الذي قدمه لتفسير الثورة، تركيزه فقط على الحتمية الثورية الناتجة عن الأسباب الاقتصادية، وإغفاله بل ونفيه المطلق لباقي الأسباب المؤدية للثورة.

(٨-٢) الثورة: نحو تأطير نظري مُمكن:

"تولد الثورات من الأمل لا من اليأس، على عكس ما يتصوره كثيرون" Brinton, (1965: 50-52). صحيح أن عمق الإحساس بالظلم وعمومه في المجتمع شرط سابق على كل ثورة، لكن تحويل هذا الإحساس بالظلم إلى أمل في التغيير وإيمان بإمكانه هو الذي يفجر الثورات. وقد تتزامن لحظتا اليأس والأمل مما يجعل التمييز بينهما عسيرًا (الكواكبي، ٢٠٠٩).

وانطلاقًا من واقع مثالي يفترضه جون لوك بتأسيس عقد اجتماعي يري فيه أن التعاقد بين الشعب والملك ضروري لتنظيم العلاقة وسيادة السلام في المجتمع، لكنه يري ضرورة إقرار حق الشعب في الثورة، حينما تتجاوز سلطة الدولة حدود التفويض الممنوح لها، لإلغاء العقد والإطاحة بالسلطة. بعدما تتسع الشقة بين الجماهير وبين الطبقة الحاكمة، وتتناقص الثقة بين السلطة وأعمالها يصبح المجتمع مهيأ للعمل الثوري (لوك، ٢٠١٣). ومجتمعاتنا العربية تحديدًا تعمل وفق تلك المقايضة التاريخية بين الحاكم والمجتمع وفقًا لمعادلة: الأمن والخبز الضروريان للرعية، مقابل تركز السلطات في يد الحاكم (بونعمان، ٢٠١٣: ٨٤).

ولا يمكن تحديد الطبيعة الموضوعية للثورة دون الإشارة إلى النظام الاجتماعي الاقتصادي القائم في المجتمع. فطبيعة التناقضات الاجتماعية والاقتصادية هي التي تؤدي إلي حدوث الأزمات الاجتماعية. وأن الحاجة الملحة لحدوث تحول نحو نظام اجتماعي اقتصادي أفضل هي التي تؤدي إلي الثورة (العطية، ١٩٧٩: ٤٦٣). التي هي إفراز لواقع اجتماعي، وهذا الواقع يختلف من مجتمع إلى آخر، لذلك لا يمكن الجزم بأسباب محددة بعينها تتوفر في كل الثورات لان كُل ثورة هي وليدة سِياق معين لذا تتعدد الأسباب بتعدد الظروف.

فها هو أرسطو يعتقد أن أسباب قيام الثورة تعود إلى عنصر أساسي وهو عدم المساواة، وعدم الرضا عن الوضع القائم وقد أعتبر هذا العلة العامة التي تهيئ النفوس للثورة (الأسود، ٢٠٠٣: ٥٠). وهناك من يري أن الثورة تحدث نتيجة للانتقال الفكري والتغير الحضاري، وهذا هو رأي العلماء الغربيين أمثال (دوركايم ، وبارك ، وسوركن). في حين يري البعض أن الثورة تتطلبها الحقوق الطبيعية للإنسان، وليس بسبب نضج وتطور الحاجات المادية اللازمة للتغير والتطور الاجتماعي. في حين يري آخرون أن سبب الثورة هو النزاع الاقتصادي، كما يعتقد الاشتراكيون. والثورة عند أصحاب هذه الآراء جميعًا أمر حَتمي يفرض نفسه علي الإنسان والمجتمع فرضًا (العطية، ١٩٧٩: ٤٥٢ ، ٤٦١).

ولا يمكننا حصر الثورة في أسباب اقتصادية بحته، ولكننا نُعلي من قيمة تِلك الأسباب، بتفوق العوامل الاجتماعية والاقتصادية على عوامل السياسة والأيديولوجيا والدين. فنقص التعليم والبطالة والفقر وغياب الترقي كلها عوامل تخلق شعورًا متزايدًا بالإحباط والتطرف. ووفقًا لذلك الجانب، يعد نقص الفرص الاقتصادية والاجتماعية هو الأكثر أهمية.

وعليه ؛ هناك من يعطي أهمية كبيرة للعوامل الاقتصادية، ويحصر أسباب الثورة في تلك العوامل، ومن أبرز المنادين بهذا نجد (سان سيمون، وماركس، وغالبُ اليساريين)، إذ يرى سان سيمون أن التطور التاريخي للجماعات البشرية هو صراع دائم بين الطبقات الاقتصادية في المجتمع بين من يملكون ومن لا يملكون، أما ماركس فيعتقد أن جميع الثورات مهما اختلفت أشكالها ذات طبيعة واحدة، فالثورة حسبه مرحلة طبيعية وحتمية في حياةِ المُجتمعات، ويؤكد ماركس على علاقات الإنتاج والتوزيع والتي تؤدي إلى سلسلة من الثورات تنتهي بثورة البروليتاريا (الكيالي، ١٩٧٩: ٨٧١). ومؤكدًا في الوقت ذاته أن "الفقر لا يصنع

الثورة، وإنما وعي الفقير هو الذي يصنع الثورة، والطاغية مهمته أن يجعلك فقيرًا، وكاهن الطاغية مهمته أن يجعل وعيك غائبًا". ويري أيضًا أن أي طبقة أو فئة أو حكومة تفقد دورها عندما تعجز عن فهم الواقع (ماركس، ٢٠١٣: ٦٩٦).

وفي نفس الاتجاه نجد دُعاة نظريةِ التخلف، يؤكدون على أن التخلف عَامل حاسم للتغيير وبالتالي تصبح الثورة حتمية، حيث أن القهر والسخط المُلتهب يمكن أن يخلق جوًا ثوريًا (سعد، ٢٠٠٤: ٢٥١). ويرجع هذا التخلف والفقر إلى سيطرة طبقة أوليجاركية على كل مصادر الدخل والرفاهية في المجتمع، وإهمال أو إغفال حاجيات الشعب بغالبية فئاته، وبالتالي يصبح الجو ملائم، لنمو السخط والشقاق الاجتماعي، والذي غالبا ما يواجه من قبل النظام القائم بالقمع، الأمر الذي يؤدي إلى ازدياد السخط بين الثوار. وما يميز غالبًا حكم هذه الاوليجاركية اعتمادها على الآلة القمعية وقمع المُطالبات بالتغيير لكن هذه الطبقة تهتز وتتخلخل بفعل الثورات الشعبية الناتجة عن عدم المساواة في التوزيع (الأسود، ٢٠٠٣: ٥١).

وإستنادًا إلي افتراض الحرمان المطلق، الذي يؤكد علي أن الشعور بالحرمان الناتج عن الفشل في إشباع الحاجات الأساسية والاحباط المتراكم الناتج عن ذلك، من المحتمل أن يدفعهم إلي التمرد ورفض الأوضاع التى يعيشون في إطارها. غير أنه إذا تصادف أن كان النظام قهريًا أو إذا أدركت الكتلة الهامشية أنها ستواجه بالقوة والبطش، فإنها سوف تتجه إلي سلوكيات رافضة ذات طبيعة إنسحابية. وإذا كانت فرضية الحرمان المطلق هي الفرضية المولدة للثورة عند ماركس، فإن نجاح الثورة – علي الصعيد النظري – ارتبط في نظريته بوجود نظام اجتماعي وسياسي ضعيف (ليلة، ٢٠١٥: ٢٥١).

ونظرًا لغياب هذا الشرط الأخير في مجتمعاتنا فسوف يبقي الرفض عند مستوي هروبي وانسحابي يتجلي من خلال ممارسات انسحابية أو سلوكيات إنحرافية عديدة. غير أنه إذا استمرت الأوضاع الهامشية والعشوائية علي ما هي عليه فإن الهامشيين قد يسلكون أحد طريقين: الأول، الإنسحاب والاستدارة إلي الذات، حيث يتآكل الجسد الهامشي ويتحلل في إتجاه ما هو أدني، بحيث نجد قبول السياقات الهامشية المعيشة في ظل أوضاع اجتماعية وأخلاقية مترديه في مختلف مجالات الحياة. وفي إطار الطريق الثاني يتراكم التوتر في السياقات الهامشية، ليتحول إلي انفجارات قد تأتي علي الأخضر واليابس في المدينة الحاوية لهم.

ونعتقد أن نظرية الحِرمان النسبي Relative Deprivation يمكن أن تكون أداة ناجزة أيضًا في تفسير دواعي الثورة حيث تستند في تفسيراتها إلى أن شعور الأفراد الواعي بالحرمان يتأتي من جَراء إحساسهم بالتناقض بين التوقعات المشروعة والواقع الفعلي، وميلهم لعقد المقارنات بين أحوالهم في الماضي وفي الحاضر، أو ما بين أنفسهم والآخرين، فيشعرون بالرضي إذا ما كانوا أفضل حالًا، وبالسخط والإحباط إذا ما كانوا أسوأ حالًا (ياسر، ٢٠١٥).

فالحرمان النسبي هو: "الحالة التي يحرم فيها شخص أو جماعة من أمور يعتقدون أنهم أحق بها، في حين أن شخصًا آخر أو مجموعة أخرى تمتلك هذه الأمور" (حرمل، ٢٠١٣). وهو بذلك حالة تصف الاستياء الذي يتولد لدى الفرد نتيجة إدراكه أن ما يحصل عليه من مقومات المعيشة هو حد الكفاف، وهو أقل بكثير مما يستحقه أو يتوقعه، أو بمعنى آخر (ما يحصل عليه في مقابل ما يتوقعه ويستحقه). بالإضافة إلى مقارنة وضعه بقرنائه في مجتمعات أخرى أو حتى نفس مجتمعه حيث غِياب العدالة الاجتماعية، وغِياب عدالة توزيع الفرص (Taspinar, 2015).

وبالتالي تقوم نظرية الحِرمان على فرضين رئيسيين: أولهما: فرض الشعور بالحرمان نظرًا لوجود حاجات لم يتم إشباعها حسب ما هو متوقع. وثانيهما: فرض اهتزاز بناء القوة القائم في المجتمع. إذًا، فالحرمان هو نسبي بين طرفين يمكن استشعاره عبر آليتين

هما: التوقعات والإمكانيات. فعادة ما تمر المجتمعات بمراحل ترتفع فيها مستويات التوقعات بعد أي تغيير اجتماعي كالثورات، كما يمكن أن تنخفض التطلعات بعد المرور بكارثة في الوقت نفسه، فإن كل مجتمع لديه إمكانيات لتحقيق تلك التوقعات، وهي تتفاوت بناء على عوامل كثيرة من مرحلة إلى أخرى.

وطبقاً لهذه النظرية، فمادام مستوى الإمكانيات المتاحة للأفراد والجماعات يسمح لهم بتحقيق التطلعات المناسبة، فإن مستوى الإحساس بالحرمان يكون مُنخفضًا، بدرجة لا يتوقع معها حدوث صراعات داخل المجتمع. ولكن عندما تتزايد الهوة بين الأمرين تتزايد الصراعات (حرمل، ٢٠١٣). ولكي يتحول السخط إلى فعل اجتماعي (حركة اجتماعية، ثورة)، لا بد من توفر عدد من الشروط: أولها، الشعور بالحرمان النسبي. وثانيها، وجود وعي لدى الناس بمشروعية أهدافهم وأن لهم الحق في المطالبة به. وثالثها، شعور الناس أنهم يستحقون وضعًا أفضل مما هو عليه فعلًا (ياسر، ٢٠١٥). وبذلك فالحرمان النسبي ينصب تركيزه على تنمية التطلعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتغلب على انعدام فرص تلبية تلك التوقعات المتزايدة. علي اعتبار أن اتساع الفجوة بين التوقعات والفرص يؤدي إلى الثورة Taspinar, (2015). وتجدر الإشارة، أن ما يؤخذ على هذه النظرية تركيزها على عامل الحرمان الاقتصادي بالأساس دون غيره من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي قد تسبب مِثل هذا الشُعور بالحِرمان (ياسر، ٢٠١٥).

ويتحدد نمط الثورة الاجتماعية بطبيعة الفئات المشاركة فيها، وبالتركيب الطبقي للشرائح الاجتماعية ودرجة الوعي الاجتماعي والسياسي لها وطبيعة العلاقات الاجتماعية التي تربط فيما بينها. فالجماهير في كل ثورة هي العنصر الفاعل، والمحرك الأساسي في دفع قدرتها باتجاه المواقع التي تعطي الثورة حيويتها المستمرة وتمنحها مقومات الحياة. فضلًا عن امتلاك الطبقات ذات المصلحة في التغيير الثوري للمواقع القيادية يعد من أهم مستلزمات نجاح العمل الثوري وضروراته، شريطة أن تبقي الصلة بين الجماهير التي تشكل الطبقات والشرائح ذات المصلحة في التغيير الثوري وبين قيادتها الثورية صلة حية ومتفاعلة، لقطع الطريق علي تَسرب أي افتراض يمكن أن يَعزلها أو يُقيم بينها شكلًا من أشكال التعارض. وهذه المؤشرات تحدد عُمق التغيرات الثورية وطبيعتها سَواء كانت ثورة تقودها صفوة أم تقودها الجَماهير الشعبية.

والثورة لا يمكن أن تحدث نتيجة لتخطيط أو تدبير فقط، وإنما تحدث نتيجة للتناقضات الاجتماعية والاقتصادية، وفي الوقت الذي تتهيأ فيه الظروف الذاتية (الوعي والشعور) يتحول الصراع إلي النقطة الحرجة (قلق جماهيري) يؤدي إلي مشروع ثوري تُساهم فيها الجماهير الثورية لخوض غِمارها، ولابد لهذه المشاريع الثورية من الاستناد علي الوعي الاجتماعي والتنظيم وإعداد إستراتيجية وتكنيك الصراع علي أسس عميقة من التفكير والتخطيط الذي يستوجب وجود قيادة قادرة علي خَلق وتوجيه المشاريع الثورية وفق الظروف الموضوعية بشكل مُنظم (العطية، ١٩٧٩: ٤٦٣ – ٤٧٨). فالثورة لم تَعد تتضمن مفهومًا تاريخيًا، وإنما يعد لها كما يعد للحرب، لذا فإن الجماهير لابد لها من تنظيم وتعبئة اجتماعية وسياسية للتهيؤ للانفجار الذي يظهر كَنتيجة للصراع الاقتصادي (كرازين، ١٩٧٥: ٨٢).

وتختط كل ثورة طريقها المناسب وتحدد مسارها الذي يختلف من مجتمع لآخر حسب اختلاف المعطيات في الميدان الاجتماعي والتاريخي والسياسي، وحسب المتطلبات التي يفرضها ويحددها الواقع الاجتماعي والتكوين العام الذي يحكم العِلاقات ويحدد السُلوك. وتتحدد الأهداف التي تسعي الثورة إلي تحقيقها أثناء عملية التفاعل الاجتماعي الذي يحدث بين

الجماهير الثورية من جهة وبين المشروع الثوري والظروف الموضوعية المحيطة بها من جهة أخري. وفي هذه الحالة فالمشروع الثوري يختلف في المجتمعات النامية من حيث أنها تعاني من فقر وبؤس عام عنه في المجتمعات الصناعية المتقدمة التي يعزز فيها الواقع أوضاعًا وأحوالًا مختلفة كل الاختلاف عن تلك المجتمعات.

فالمشروع الثوري في المجتمعات النامية تقوده الفئات الوسطي لخلق مشاريعهم التي تنسجم مع طبيعة حياتهم وتطلعاتهم. وغالبًا ما تمزج المشاريع الثورية في تلك المجتمعات بين الدين والسياسة وغالبًا ما تتخذ الدين واجهة لتحقيق الأهداف السياسية في مرحلة معينة. أما بالنسبة للمجتمعات الصِناعية المتقدمة، فإن المشروع الثوري يبدو أكثر غموضًا وتشعبًا، حيث ينقسم غالبًا إلي مشاريع ثانوية، ويكون الفقر غير مُستبعد فيها. والصراع في تلك المجتمعات يتخذ صورة خاصة ومختلفة عما هي في المجتمعات النامية، وذلك بسبب أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية الخاصة نتيجة التناقضات بين أشكال العمل والفكر ومواقع الطبقات المختلفة من وسائل الإنتاج (العطية، ١٩٧٩: ٤٦٦– ٤٧٨).

وحول ما يترتب على الثورة ، ثمة اتجاهين رئيسيين في الأدبيات الخاصة بالثورات، حيث يرى الاتجاه الأول أن الثورة عملية تستهدف النظام السياسي دون أن تمس بالضرورة الدولة ذاتها، حيث من الممكن أن ينهار النظام السياسي دون أن تنهار الدولة، كما أن انهيار الدولة ليس مرتبطًا بالضرورة بالثورة (رجب، ٢٠١١: ١٠). بينما يرى الاتجاه الثاني أن فكرة انهيار الدولة مرتبطة بالثورة، فانهيار الدولة القديمة هو المرحلة الأولى للثورة، والتي يتم خلالها تغيير النظام ككل، وطرح أفكار جديدة حول الدولة ومؤسساتها الرئيسية. أي أن فكرة الدولة ذاتها وتعريفها من الناحية الأيديولوجية والقومية تكون مَحط تغيير Arfi, 1998: 16–17).

وثمة مواقف متباينة إزاء الثورة، فهناك الموقف (النقدي الارتقائي المتفائل) الذي يري أن الثورات السياسية والاجتماعية الكبرى هي في الأول والأخير أدوات التقدم الحتمي للمجتمعات وفرصة للتحرر من التبعية والتخلف والفساد إلى الاستقلال والتحديث والشفافية والنهوض بالمجتمع على أساس الديمقراطية الحقيقية والعدالة الاجتماعية والمساواة بين الجميع. وهناك الموقف (المحافظ التشاؤمي)، الذي يري أن كل ما في الثورة فوضي، وأن تقوية الدولة الموجودة وإصلاحها أفضل من هدم يصعب إعادة بنائه فيما بعد. فالثبات فضيلة والتغيير رذيلة والقادم ليس أفضل مما هو راحل وموجود. وهناك الموقف (العلموي الاجتماعي "السوسيولوجي أو الوضعي") الذي يذهب إلى أن لاصطلاح الثورة معنى وصفيًا ولا يحمل مضمون قيمة، وطبقاً لهذا التفسير فإن كل تغيير فجائي جذري وعنيف في نظام الحكم والمجتمع يشكل ثورة حقيقية طالما أمكن إثبات أن الحركة السياسية أو الفئات الاجتماعية التي قامت بهذا التغيير كانت تتمتع بتأييد قطاع عريض من الشعب (حرمل، ٢٠١٣)، (٣٠ يونيو أنموذجًا).

وتكاد تجتمع أغلب الثورات على جملة من الخصائص تميز العمل الثوري عن غيره منها. أن الثورة تمثل قطاع أكبر من المجتمع ضد فئة أصغر، وغالبًا ما تكون هذه الأخيرة هي المستحوذة على القوة السياسية والاقتصادية. كما تقوم الثورة على الحلول الجذرية وترفض حلول الإصلاح لأنها في الأصل تغيير راديكالي يقوم ويرتكز على راديكالية المطالب. أما التغيير الناجم عن الثورة فيكون سريع ومفاجئ وهو سريع الانتشار بين قطاعات الجماهير. ويشمل تغيير الثورة كذلك نسق القيم والمعتقدات بما يتلائم والمرحلة الجديدة. فضلًا عن أن الثورة تمثل عملية تغيير اجتماعي وسياسي. وترتكز على أسس جديدة ومغايرة للنظام القديم لترسيم دعائم بناء جديد على قواعد جديدة. ومن خصائصها أيضًا أنها تتكرر كما أنها سريعة الانتقال بين المجتمعات وعبر الدول، والتاريخ خير شاهد على موجات المد الثوري في العالم

(الطيب، ٢٠٠٧: ١٠٠).

وغالبًا ما تواجه الثورة ثورة مضادة، وهي تمثل مجموعة العوامل والعوائق التي تقف معارضة للثورة وتسعى لإخمادها، وباعتبار الثورة عملية تغيير فإن هذا التغيير يقابل بعملية مقاومة من النخب المسيطرة الرافضة للتغيير لأن الثورة تقضي على امتيازاتهم، إضافة إلى من يشعرون أن الثورة قد تهدد مصالحهم، إلى جانب أولئك الذين لم تحقق لهم الثورات الأطماع التي كانوا يطمحون إليها، كل هؤلاء ومن يتحالف معهم يكونون ثورة مضادة (الكيالي، ١٩٧٩: ٨٧٥). وفي حالة نجاح الثورة المضادة فإن قادتها يعملون علي وضع مشاريعهم ومفاهيمهم في قوالب ثورية لكي تنسجم مع الظروف الاجتماعية القائمة بهدف تمويه الجماهير وامتصاص قدراتها وهيجانها وتوجيه جهودها وجهة معاكسة (العطية، ١٩٧٩: ٤٧٦).

وعلي ما سبق، يمكننا أن نحدد المراحل التي تمر بها الثورة كسلسلة متصلة من الحلقات بدءًا من مرحلة عدم الاستقرار والتوازن الاجتماعيين كعوامل ممهدة لقيام الثورة، مرورًا بمرحلة انفجار الثورة عندما تجد الفرصة مُهيأة لذلك ، وصولًا لمرحلة الاستقرار والتوازن كحلقة أخيرة من حلقات الثورة. لتبقي الثورة بذلك بداية لعصر جديد بقدر ما تُمثل تعبيرًا عن عصر أنتهي وولي.

(٩) الثورة المصرية: (تشريح سوسيولوجي)

اندلعت قوي الشعب المصري في الـــ (٢٥ من يناير عام ٢٠١١م) لتعلن رفضها للظلم في شتي صوره، اجتماعية، واقتصادية، وسياسية ..الخ، بعد أن تفاعل الاستياء الاقتصادي مع السياق الاجتماعي السياسي الأوسع مما أدي إلي إشعال الثورة. والتي ظهرت كنبته وطنية خالصة دون أيه املاءات خارجية، ثائرة علي نظام مستبد جثم علي صدر المجتمع المصري قرابة الثلاث عُقود عَانَ فيها من سياسات ذلك النظام سواء كانت هذه السياسات اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية (معدي، ٢٠١١: ٣٤).

وقد بدأت الثورة المصرية حينما تنادي الشعب عبر مواقع التواصل الاجتماعي علي شبكة الانترنت كـــ(الفيس بوك، وتويتر، ويوتيوب) إلي إعلان يوم (٢٥ يناير) يوم غضب للشعب المصري، فخرج آلاف المصريين من مختلف أرجاء مصر في مظاهرات أكدوا علي أنها مظاهرات سِلمية. ورغم ذلك لم تسلم تلك المظاهرات من اعتراض رجال الأمن، الذين حاولوا جاهدين إفشال تلك المظاهرات. كما تم قطع كافة خدمات التليفون المحمول وخدمة الانترنت عن كافة أنحاء الجمهورية ؛ رغم أن مواقع التواصل الاجتماعي لم تكن السبب الرئيس لاندلاع الثورة، بقدر ما كانت حلقة وصل ومحركًا هامًا للأحداث، فأريد السيطرة عليها، ولكن لم تفلح تلك المحاولات، وقدر عدد المتظاهرين في ميدان التحرير وحده مليون متظاهر. ولم تُجْدِ المحاولات في استمرار المزيد من هذه التظاهرات المُصرة علي تنحي النظام عن الحكم، ورغم محاولاته إنزال الجيش إلي الشارع، ومطالبته للحكومة بتقديم استقالتها، ووعوده بعدم النية للترشح للانتخابات الرئاسية مرة أخري. تواصلت المظاهرات المليونية رافضة لكل تلك المحاولات، وعلي مدار (ثمانية عشر يومًا) سقط النظام بعد أن تفاقمت المظاهرات والاحتجاجات وتأكد فساد الحكم والتورطُ في إفساد حياة المصريين في مختلف مناحيها (بهاء الدين، ٢٠١٢: ٤١٤).

(٩-١) الملامح الأساسية لكتلة المحتجين:

وقد انخرطت غالب فئات وشرائح المجتمع في فعاليات الثورة منذ يومها الأول، صحيح أن فئة الشباب كان لها حضورًا مميزًا، إلا أن غالبية أبناء الشعب كان لهم دورًا هامًا،

بعد أن اختفت النزاعات الطائفية والقبلية والمناطقية، وحلت محلها روح التوحد والوحدة. ودلت مُجريات الأحداث أثناء الثورة وبعدها أن الجماهير المُحتشدة في ساحات وميادين التحرير هم في أغلبهم من الجيل الصاعد، ومن خارج التنظيمات السياسية، وأن مطالبهم واضحة ومحددة، جوهرها لا يدور حول أيديولوجية تدعي أنها الأفضل، كما لا تدور حول سُلطة تريد الحلول مَكان سلطة أخرى. كما أن المشهد هذه المرة تميّز بالخصوصية فلا انقلابات ولا ثورات تقليدية ولا زعماء ولا حركات نقابية وطلابية كما هو الشأن في الماضي، بل الفاعلون في هذه الثورة هم الشباب (كعسيس، ٢٠١٤: ٢٢٥) الرافض للمجتمع بحالته الراهنة.

وهناك العديد من العوامل والمؤثرات العالمية التي ساهمت في انفجار ثورة هؤلاء الشباب بشكلها السلمي، بجانب نجاحهم في كسب تعاطف الملايين حولهم في ميادين محافظات مصر المختلفة، وكذلك تطور الظروف الموضوعية للواقع الاجتماعي والسياسي للمجتمع المصري في سنوات العقد الأخير ؛ وهى العوامل التي أنتجت بترابطها وتداخلها تأثيرًا تراكميًا، ساهم في خلق واقع موضوعي مكّن الشباب من الانطلاق بثورته السِلمية، نتيجة ما أحدثته هذه العوامل من تطور نوعي في وعي وقدرات الشباب أنفسهم مَكنهم من ابتداع أسلوب للتنظيم والتواصل بين المُحتجين الثائرين.

حيث شكل الشباب المتعلم من أبناء الطبقة الوسطي بشرائحها المختلفة الملمح الأساسي لنواة كتلة المحتجين، بعد نجاح حركة الشباب في تحويل مشاركتهم السياسية من المجال الافتراضي عبر شبكة الانترنت (المدونات، فيس بوك، تويتر، الإذاعة الالكترونية، غرف الدردشة، المجموعات البريدية، المجلات الالكترونية...الخ) إلى المجال الواقعي (صيام، ٢٠١٣: ٥٤، ٥٥). فالقوى التي تبنت التغيير ونفذته هم الشباب المستقل غير المنظم وهذا ما أعطاها قوى كبيرة لعدم وضوحها ولعدم تمكن أي نظام من تحديدها ومن ثم السيطرة عليه، لتغلغلها في كل قطاعات المجتمع، بل في كل بيت أو عائلة بغض النظر عن الانتماء القومي أو الديني أو أي انتماء طبقي أو سياسي لذلك البيت أو العائلة (العبيدي، ٢٠١١).

كشفت وقائع أيام الثورة المصرية عن فجوة جيلية لتعبّر عن نوع من أنواع الانقطاع بين الأجيال الجديدة والنخب التقليدية، فثمة فارق نوعي كبير في الثقافة السياسية بين جيلين متناقضين يعبر كل منهما عن توجهات سياسية واقتصادية مختلفة: الأولى ثقافة جيل شَاب أستوعب أساليب الإدارة الحديثة للفعل الجماهيري، وأستطاع الاستفادة كثيرًا من التقدم في وسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات، وتوظيف هذا التقدم في الحشد والتعبئة وتنظيم المبادرات والتحركات الشعبية. والأخرى ثقافة الإدارة المركزية التقليدية البطيئة ذات الطابع الهرمي الأوامري البيروقراطي. فبينما كان الجيل الشاب على امتداد فعاليات الثورة يتخذ قراراته السياسية والإستراتيجية والتكتيكية بشكل أفقي ديمقراطي، تشارك فيه قاعدة واسعة على شبكة الإنترنت عبر الرسائل القصيرة على الموبايل ومن خلال الاستفتاءات السريعة في الميدان وخارجه، بينما مازال جيل الشيوخ الهَّرم المتمترس في مؤسسات الدولة يتخذ قراراته بين عدد محدود من أهل الثقة عديمي الخيال السياسي. وبينما كانت قرارات شباب الثورة سريعة ومطالبهم المتجددة تملك ناصية المبادرة، كانت قرارات الطرف الآخر بطيئة ومتأخرة دائمًا عن الوقت المناسب (صيام، ٢٠١٣: ٦٤).

ولكن هذا لا يعني أن الشباب هم الفاعل الأوحد والوحيد في الثورة المصرية، بل أن كثير من المختصين في العلوم الاجتماعية، وجدوا أن الثورة المِصرية عابرة للطبقات ؛ شارك فيها غالب طوائف المجتمع، لا سيما الطبقة الوسطي تحديدًا التي حققت ما يشبه المعجزة خلال السنوات الصعبة السابقة علي الثورة، إذ لم تتخل أبدًا عن تقاليدها الراسخة وأهمها تخصيصها

لنسبة أكبر من دخولها المحدودة لتعليم أبنائها. واستفاد جزء من هذه الطبقة من التحسن النسبي في مؤسسات التعليم الخاص، كما استفاد أبناؤها من تلك البنية الاتصالية الحديثة التي تم إنشاؤها أساسًا لخدمة قطاعات الاقتصاد الحديث الذي كان قد بدأ في مصر خلال الفترة ذاتها. هذه البنية الاتصالية وضعت هذا الجيل من الشباب على طريق الثقافة الديمقراطية الحديثة للعولمة، وشكلت منظومة قيمهم الثورية التي تجسدت سياسيًا في خيار الثورة السلمية (السعيد، ٢٠١٣: ٨١).

لقد كان دور الطبقات الوسطى في إشعال التمرد مركزيًا. فالفقراء كانوا يعارضون الأنظمة الأوتوقراطية منذ فترة، وكان يتم احتواؤهم من خلال القمع. في المقابل تم التودد للطبقات الوسطى من قبل الحكام. ومع مرور الزمن، أدى تدهور الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية في الوقت الذي ارتفع فيه سقف تَطلعات المواطنين من الطبقة الوسطى، إلى زيادة مطردة في مستوى الاستياء لم يعد دعم الدولة قادرًا على مواكبته. ونتيجة لذلك، انتهى بها المطاف إلى سحب دعمها للأنظمة السلطوية ودخلت في تَحالف ضمني يطالب بالتغيير مع الشرائح الفقيرة من السكان، على أمل الانتقال إلى نظام من شأنه أن يستجيب لتطلعاتهم بشكل أفضل (ديوان وكاميت، ٢٠١٣). وبالتالي يمكننا القول، أن القوى المحركة لثورة مصر هي طبقة مثقفة على وعى ودراية بحقوقها فهذه الثورات لم تكن ثورات جياع أو خارجين على القانون، وإنما ثورة شعب فاض به الكيل من حكامه المستبدين، ومن ما يَعيشه من فقر وكبت للحُريات لذلك قام بثورته (رجب، ٢٠١١: ١١).

(٩-٢) دواعي الثورة المصرية: العامل الاقتصادي الاجتماعي مُرجحًا:

ليست العوامل الموضوعية فقط هي العوامل التي دفعت إلى التحولات السياسية الجارية، ولكن كان لها الدور الفاعل في تشكيل اللحظة الثورية؛ فالثورة في ذاتها فعل إنساني، وهذا الفعل الإنساني لا توجد بينه وبين الأسباب الموضوعية عِلاقة مادية مباشرة، ولكن لابد من وجود وسيط إنساني أو ثقافي أو معنوي، يجعل الإنسان يستشعر مَدى خُطورة الأسباب الموضوعية ومدى لزوم التغيير، وهذا هو موقف الثوار الذي كان تعبيرًا عن فشل الدولة الحديثة. وحالة انفجار الوعي تؤدي إلى تقليص ثم زوال عناصر الخوف والرهبة من الدولة وكل مصادر جبروتها وقوتها (بونعمان، ٢٠١٣: ١٢٥).

ولاشك أن الشعب المصري لم يتحرك بوحي من مَطالب التغيير السياسي فقط، فالبسطاء لا يولون اهتمامًا للتحول الديمقراطي أو التعددية الحزبية بقدر اهتمامه بلقمة العيش وتوفير قوت يومه له ولمن يعول، فالعقد الاجتماعي المبرم بين الدولة (العائل) والمواطن (المُعَال) هي أن يقبل الناس حرية أقل في مقابل الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة، وبالتالي فقد تحرك هذا الشعب بإلحاح من ظروفه المعيشية ووضعه الاقتصادي الصعب. فنادرًا ما يهتم العامة بالإيديولوجيات المعنوية، بقدر ما تتركز رغباتهم في تحسين الظروف المادية، فالشعب لم ينتفض ولم يثُر بسبب الغرب أو الولايات المتحدة بقدر ما ثار ضد البطالة والطغيان وإهدار كرامته في مجتمعه داخليًا (Kaplan, 2011). فالثورة رغم استهدافها الإطاحة بالنظام أولًا وقبل كل شيء بعد انتهاك العقد الاجتماعي المفترض بين الحاكم ومجتمعه ؛ إلا أنها لا تزال في كل الأحوال مُقدمة لدوافع ومتطلبات اجتماعية متراكمة، فتغيير النظام عُد وسيلة تستهدف تحقيق تلك المتطلبات فالشعب عندما ارتفع صوته (الشعب يريد إسقاط النظام) كان في الأساس من أجل تحقيق (العيش، والحرية، والعدالة الاجتماعية) ؛ ما يعكس غلبة الدواعي الاقتصادية الاجتماعية للثورة علي النظام الذي باءت سِياساته التنموية بالفشل، وتحولت إلي ما يمكن أن نُسميه بالتنمية الضالة، عكست نفسها في العديد من المؤشرات.

وإطار العمل الذي نقترحه هنا، يربط بين السياسات الاقتصادية التي انتهجها المجتمع المصري قبل الثورة وبين التغير الاجتماعي التدريجي (تراكم مفرزات تلك السياسات)، الأمر الذي أدي في نهاية المطاف إلي تحول اجتماعي فجائي انتهي بالثورة علي ذلك النظام وإسقاطه. وثمة أسباب مباشرة وغير مباشرة لا يمكن إغفال أنها كانت بمثابة شرارة إشعال للثورة تراكمت آثارها في نفوس أفراد الشعب حتى جاءت اللحظة الحاسمة ليعبروا عن رفضهم لهذه الأوضاع. وفي رأينا أن الاستياء الشعبي الذي أدي إلي الثورة ، يمكن إرجاعه إلي عدد من العناصر الرئيسة للسياسات الاقتصادية، منها: أفول دولة الرفاه الاجتماعي، والاستقطاب الاجتماعي وتوطيد العلاقة الوثيقة بين الدولة وعناصر معينة من نخبة رجال الأعمال في إطار ليبرالية اقتصادية مشوهة، فضلًا عن تآكل الطبقي الوسطي، واستشراء الفساد، وتعدد مظاهر الحرمان الاجتماعي، المطلق والنسبي.

وتعد سياسات الإصلاح الاقتصادي التي التزمت بالمذهب النيوليبرالي المُعولم عَبر تنفيذ شروط صندوق النقد والبنك الدوليين الإطار العام للنظام الاقتصادي والتنموي للمجتمع المصري ونظامه السابق علي الثورة، وكانت مَلامحها الأساسية حزمة من سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي تنص علي تقليص دور الدولة بكل ما يعنيه من خروجها من عمليات الاستثمار المباشر في الصناعة والزراعة، والاكتفاء بتطوير البنية الأساسية، وتحرير سعر وسوق الصرف، وخصخصة القطاع العام وتوسيع دوره، وتشجيع الاستثمار الأجنبي، وتحرير التجارة ...الخ (بهاء الدين، ٢٠١٢: ١٤٧). وبعيدًا عن الخوض في جوهر هذه السياسات وتطبيقها إلا أنها كانت غير مواتية لحالة الاقتصاد المصري خلال الثلاثين عامًا المنصرمة.

لذلك تبدو الثورة في جزء منها رفضًا لعدم عَدالة تجليات النظام الاقتصادي العالمي فكانت ثورة في العمق على نموذج "الدولة الوكيل" التي عملت على تنظيم علاقة أبنيتها الداخلية بالنظام الاقتصادي العالمي بشكل أفاد في الأساس مصالح المراكز الخارجية، وبعض المتحالفين معها من القوى المَحلية، بأكثر مما أفاد القطاعات الواسعة للمجتمع المصري ؛ وبذلك يمكن النظر إلى الثورة، باعتبارها ثورة الداخل على نمط التنمية بالتبعية المرتبط بالنظام الاقتصادي العالمي (عوني، ٢٠١٢)، بجناحيه: الرأسمالي والاشتراكي، اللذين كانا حريصين على التعامل والتعاون مع قمم وسفوح الهرم الاجتماعي في هذه الأقطار(الأنظمة الفاسدة والمستبدة)، وتجاهل الأكثرية الشعبية الساحقة المتواجدة في قاعدة هذا الهرم.

وكان الأنموذج التفسيري لاستمرار الاستبداد في مجتمعاتنا يستند في كثير منه لتفسيرات اقتصادية نتيجة غياب أنموذج اقتصاد رأسمالي منتج، وهيمنة أنموذج اقتصاد الريع (Diamond, 2010)، ولم تستطع تلك السياسات تحقيق تنمية حقيقية، بعد أن فُرضَ علي المجتمع ذلك الأنموذج التحديثي القسري، المؤسس علي أنموذج اقتصادي ريعي غير منتج ولا يضمن التنافسية والتوزيع العادل للموارد، وتجسيدًا لفشل الدولة التي تأسست علي نمط تحديثي لوسائل الإنتاج متأثرًا بالإيديولوجيات الاشتراكية أو الليبرالية، فنتج عن هذا المسار تحديث قسري يفتقد إلى روح وقيم المجتمع، مما سَرع في فشله الحَتمي. وهو ما نتج عنه أنموذج هجين للدول النامية، فلاهي رأسمالية حقيقة بفلسفتها وقيمها وممارساتها، ولاهي دولة رأسمالية بالمعنى الدقيق للمصطلح، فكانت النتيجة دولة تابعة لمصادر القرار في المركز؛ أي الغرب (بونعمان، ٢٠١٣: ٦٦).

وبغض النظر عن ملاءمة تلك السياسات لمتطلبات التنمية في مصر، غاب عن الحكومات السابقة للثورة مفهوم التنمية وحل محله مفهوم النمو وشتان بين المفهومين، وتحققت حالات نمو بعضها وهمي وبعضها حقيقي، ولكن حتى هذا النمو الحقيقي لم يكن بفعل تلك السياسات الاقتصادية بل بفعل قوي خارجية استفاد منها الاقتصاد المصري، ولم ينتج عن

لبُرَلة ذلك الاقتصاد تنمية حقيقية.

وبمراجعة الأوضاع الاقتصادية لمصر ما قبل الثورة، نلحظ أن أداء الاقتصاد ككل كان أفضل من أي وقت مضى. حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ٧% في عام (٢٠٠٦– ٢٠٠٨). وتزايدت حصة مصر من التجارة العالمية ؛ فتضاعفت الصادرات ثلاث مرات من حيث القيمة. وتدفقت الاستثمارات الأجنبية لتصل إلى مستويات قياسية، حيث سجلت ما مجموعه التراكمي من ٤٦ مليار دولار بين عامي (٢٠٠٤ و٢٠٠٩). وانخفض الدين العام الإجمالي في تلك الفترة بنسبة الثلث تقريبًا. كما انخفض حجم الدين الخارجي للبلاد إلى أقل من قيمة الاحتياطيات الأجنبية للمرة الأولى منذ عقود (The Economist, 2010: 6).

الشكل رقم (١) مؤشرت الاقتصاد المصري للعام ٢٠٠٩ (الناتج المحلي الاجمالي%).

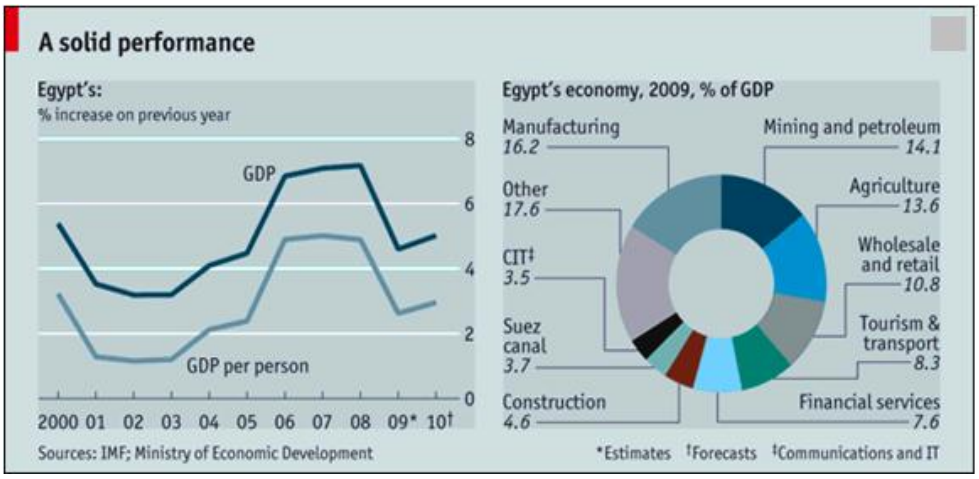

Sources: "Holding its Breath: A Special Report on Egypt," The Economist, July 17th 2010, p 6.

والسؤال الذي يطرح نفسه في هذ السياق: إذا كان الاقتصاد المصري يظهر مثل هذا التحسن، لماذا قام المجتمع المصري بالثورة ؟.

تُظهر المؤشرات الاقتصادية في مصر في السنوات السابقة على الثورة تحسنًا على مستوي النمو الاقتصادي، ولكن ليس علي مستوي التنمية المتوازنة. وحتي نمو ذلك الاقتصاد لم يكن نابعًا من سياسات اقتصادية متوازنة، بقدر ما كان بفعل المضاربات العقارية وأرباح الاحتكارات، في حين تدهورت الصناعة والزراعة، وانفجر الفقر والبطالة. ويُمكن دحض مؤشرات تحسن الاقتصاد المصري من خلال (Abdel Alim, 2015)، بيانات وزارة التخطيط والبنك المركزي المصري. فعلى سبيل المثال، كان هناك انخفاض في معدل النمو السنوي الحقيقي للتصنيع من ٨% في (٢٠٠٨/٢٠٠٧) إلى أقل من ٤% في (٢٠٠٩/٢٠٠٨). كما انخفض معدل النمو الحقيقي السنوي للزراعة من ٤% في (٢٠٠٨/٢٠٠٦) إلى ٣% في (٢٠٠٩/٢٠٠٨). وفي الوقت نفسه، ارتفع معدل النمو السنوي الحقيقي في القطاع العقاري إلى ١٦% في (٢٠٠٧/٢٠٠٦). وارتفع معدل النمو الحقيقي في مجال الاتصالات إلى ١٥% في (٢٠٠٩/٢٠٠٨).

وعلي الرغم من علامات تحسن الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن الفجوة باتت هائلة بين الأغنياء والفقراء. ولم يستفد من ذلك النمو إلا القاعدة الاجتماعية الضيقة للنظام، مع

تهميش قطاعات واسعة من المجتمع. وحرمان مناطق عديدة في صعيد مصر وسيناء تمامًا من ثمار التنمية. وقد بلغ معدل البطالة ٩.٧٪، تركز معظمها بين شباب الجامعة Bakr, 2011: (64). فضلًا عن أن ٤٠% من المصريين الذين يعيشون تحت خط الفقر. واستنادًا إلى التقارير الاقتصادية والإحصاءات المالية الدولية أيضًا، وضح أن المشكلة الاقتصادية كانت واحدة من العوامل الرئيسية لثورة ٢٥ يناير المِصرية. فقد حدد البنك الدولي التحديات الأكثر إلحاحًا وتواجه المجتمع المصري حينها في الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في: ارتفاع معدل البطالة، وتزايد الفقر، وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، فضلًا عن عجز الميزانية وارتفاع في صافي الدين العام (Rastegari, 2012: 2-4).

وهكذا بات مؤكدًا، أن التدفق نحو النمو الاقتصادي المتكأ علي السياسات الاقتصادية والوصفات الجاهزة، دونما تنمية حقيقية تراعي حاجة المجتمع المصري وظروفه الاجتماعية، لابد وأن تخلق حالة من الاستياء الاجتماعي تزداد بتزايد مُفرزات تلك السياسات الاقتصادية غير المواتية وحالة المجتمع، والتى تبدت معالمها في الآتي:

*** أفول دولة الرفاه الاجتماعي:**

لعبت الدولة فيما مضي دورًا هامًا غير معتاد في الاقتصاد، بيد أن عملية التحول الاجتماعي للنظام عن التوجهات شبه الاشتراكية أدى في النهاية إلي تراجع دور الدولة وتدهور الأمن الاقتصادي، الذي بدأ في منتصف الثمانينات، إلى انهيار العقد الاجتماعي الكامن وراء الصفقة الأوتوقراطية. ولا يمكن الادعاء بأن تراجع الدولة هو السبب المباشر للثورة، نظرا لطول الفترة الفاصلة بدءًا من الأفول وحتى اندلاع الثورة. ومع ذلك، ولتحليل الانهيار النهائي للأنظمة، نحن بحاجة إلى فهم الآليات التي استخدمها الأوتوقراطيون للبقاء في السلطة، حتى بعدما أضعفت قوى السوق سلطتهم، وبعد ظهور تناقضاتهم في هذه الفترة الأوتوقراطية المتأخرة التي تميزت بالقمع الانتقائي والاستقطاب والمحسوبية.

فالذي شهدته مصر خلال العقود الثلاث السابقة على الثورة هو عملية إذعان طبقي، فيه النخبة الحاكمة، ومن يحالفها ويسوغ لها، تستغل كافة طبقات المجتمع الأخرى استغلالاً عميقًا. فمنذ منتصف الثمانينات بدأ تراجع الدولة دون انفتاح ديمقراطي مصاحب. وفي هذا السياق، استفادت نخبة من الطبقة الرأسمالية من علاقاتها الشخصية للحصول على فرص غير متناسبة لصفقات مربحة. وهذه النخبة تحالفت مع أجهزة أمن الدولة، التي فرضت سيطرتها من خلال القمع (العصا) والاستقطاب الاقتصادي (الجزرة) للحفاظ على دعم الطبقة الوسطى. ولم تترجم العلاقات الضيقة بين الدولة وقطاع الأعمال في إطار بيئة اقتصادية "ليبرالية" مفترضة، والقمع السياسي، إلى نموذج اقتصادي ناجح. بدلا من ذلك، نشأ نظام اقتصاد مجاني (Gift exchange economy) لم يشجع على خلق فرص عمل جيدة. وبذلك تمكنت السلطوية من الاستمرار لفترة زمنية من خلال استراتيجيات العصا والجزرة، منها: استقطاب الطبقات الوسطى عبر الإعانات (الدعم) والتخويف من استيلاء الإسلاميين من جهة، وقمع الفقراء المكافحين من أجل لقمة العيش من جهة أخرى (ديوان وكاميت، ٢٠١٣).

*** الاستقطاب الاجتماعي:**

تنبأ كارل ماركس بأن الثورة الاقتصادية من شأنها أن تحدث، بفعل التوزيع غير العادل للثروة ؛ والتي تميل بطبيعة الحال إلى التركز في أيدي قلة من الناس في الطبقة العليا الذين استغلوا بدورهم الطبقة الدنيا. وهذا يؤدي في نهاية المطاف إلى مشاكل معينة، وفي مقدمتها الفقر واللامساواة في الدخل (ماركس، ٢٠١٣: ٦٩٦).

لقد تحولت الدولة المصرية إلى نخبة معزولة عَن المجتمع، مُنحازة لفئة منه وطاردة لبقية المجتمع؛ فهي دولة الجزء، وليست دولة الكل، ودولة الفئة الواحدة وليس دولة جميع الفئات. فهي دولة نابذة وطاردة ومهمشة للكثير من أبناء المجتمع بفعل طبيعة الخيار السياسي الذي يدير عقلها ومنطق اشتغالها (بونعمان، ٢٠١٣: ٨٢). رغم التضليل الإعلامي المروج لديمقراطية النظام الحاكم وانحيازه المُطلق لفئة الفقراء ومحدودي الدخل. إلا أن واقع الحال أنبأ عن أوليجاركية أي قلة تحكم لصالح نفسها وليس لصالح المجتمع ؛ قامت بشكل أساسي على علاقات القرابة والنسب. وأدى ظهور الأوليجاركية كجماعة من اللصوص لا هم لها إلا الاستيلاء على الموارد العامة وأحيانًا الخاصة من جهة إلى تضييق قاعدة النظام وخصوصًا بعد أن أصبحت تلك الأوليجاركيات تشمل بشكل أساسي الحاكم الفرد وأسرته وأقاربه، وإلي احتدم الصراع بين مكونات تلك الأوليجاركيات من جهة أخرى (الفقيه، ٢٠١١).

وتعتبر سياسات التحول الانتقائي نحو اقتصاد السوق الرأسمالي، والتي أخذت ما يلائم الطبقة الحاكمة أحد محددات ذلك الاستقطاب Social polarization باعتمادها علي نظام رأسمالية المحسوبية لتحقيق مكاسب خاصة، متضمنة ممارسات مثل منح حقوق الاحتكار لمقربين من الحكام، وبيع شركات عامة وأراض بأسعار مخفضة، والتلاعب بالأسواق المالية لصالح رجالها. كناتج لتزاوج السلطة مع الثروة ؛ وهو إفراز طبيعي لوزارة غالبية وزرائها من رجال الأعمال قام رئيس لجنة السياسات بنفسه باختيارهم ووضع كل منهم في منصبه المناسب، فدانت له الحكومة باعتباره صاحب الفضل في اختيار معظم أعضائها. وصور اغتصاب أراضي الدولة وإحساس المصريين بأن أراضيهم قد تناهبها الانتهازيون والمحيطون بالنظام لا ينكرها أحد. فلم يحدث في تاريخ الدول الحديثة من يشترى أراضي الدولة بأبخس الأثمان ليعيد تدويرها وبيعها بعد ذلك بأسبوع أو بشهر بثمن يعادل ألف ضعف إلا في مصر.

وقد كان من نتائج تلك السياسات توسيع دور القطاع الخاص كبديل عن القطاع العام ؛ مما أدي إلي إهمال البعد الاجتماعي للتنمية وقصر نشاطه على القطاعات الخدمية والتسويقية وأنشطة الاستيراد، وظهرت طبقة اجتماعية مصالحها تتعارض مع وجود صناعات وطنية، ولقد حصل القطاع الخاص على نسبة كبيرة من إجمالي إقراض البنوك المصرية علاوة على الاستثناءات والإعفاءات الضريبية، وانحسر دور القطاع الحكومي في أن يكون دورًا تكميليًا أو تسهيليًا أو تخديميًا للقطاع الخاص، وذلك على عكس الدور الأساسي الذي يجب أن يقوم به، وبالتالي أصبحت كل الخدمات التي يجب أن توفرها الدولة للمواطن بالمجان غير موجودة وحتى يحصل على هذه الخدمات أي كان نوعها لا بد من أن يدفع مقابل تلقيه تلك الخدمات لأن القطاع الخاص أصبح هو المسئول عن تقديمها للمواطن وبما أنه قطاع هادف للربح فلا بد وأن يحقق أرباح من خلال تقديمه لهذه الخدمات (عبد السلام، ٢٠١٤: ٢١-٢٤).

وهكذا بَدت السياسة الاقتصادية للدولة وتخليها عن دورها في تقديم الخدمات للمواطنين وظهور الخصخصة تكريسًا لِحالة فجة من الاستقطاب الاجتماعي ؛ خلق فجوة بين الطبقة الغنية القادرة على الإنفاق والطبقة الفقيرة التي أصبحت لا تستطيع التعايش في ظل انخفاض الدخول والتفاوت الحاد بينها مقابل غلاء أسعار السلع والخدمات. وأوضحت احدي الدراسات (بهاء الدين، ٢٠١٢: ١٧٠-٢٠٠)، أن اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء يرجع إلى عوامل ثلاثة، يتمثل أولها في ارتفاع معدل البطالة بين الشباب المنتمين إلى الطبقات الفقيرة والمتوسطة، حيث أصبح العائد المنتظر من التعليم بالنسبة للطبقات الفقيرة والمتوسطة هو الإحباط وخيبة الأمل، نظرًا للفترات الطويلة من معاناة البطالة وندرة الوظائف الدائمة، في القطاعين العام والخاص، مما أدى إلى صعوبة الترقي في السلم الاجتماعي، ويتمثل ثانيها في

انتشار المحسوبية والمحاباة، فضلًا عن غياب سياسات التوزيع العادل للعبء الضريبي ووقوع العبء الأكبر علي كاهل الفقراء.

وبات مؤكد لدينا أن التفاوت الملحوظ في الفرص هو المحرك الأساسي لفهم الثورة، بعد أن ولد التحول الرأسمالي وسياساته تفاوتًا غير مقبول اجتماعيًا، بشكل مباشر من خلال دعم نمو طبقة كبار الأثرياء، وبشكل غير مباشر من خلال عدم قدرته على خلق وظائف جيدة كافية للطبقات الوسطى الحديثة التعلم، والتي تتعاظم تطلعاتها يومًا بعد آخر ولم تستطع الدولة مجاراتها فانشقت تلك الطبقة الوسطي عن التحالف السلطوي الذي أفرط في تقديم الرشاوى الاجتماعية لها لمنع التغيير. وهذا يشير إلى وجود مصادفة بين التزايد في عدم المساواة الذي أضر بالفقراء من جهة، وتدني الفرص الاقتصادية التي تزامنت مع ارتفاع مستويات التعليم في أوساط الطبقة الوسطى من جهة أخرى، الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى تحالف بين مواطني الطبقتين الفقيرة والمتوسطة يدعو إلى التغيير (ديوان وكاميت، ٢٠١٣).

*** تآكل الطبقة الوسطى:**

كان للسياسات الاقتصادية الخاطئة الدور الأبرز في اختفاء الطبقة الوسطى من الشعب المصري، فقد أدت هذه السياسات إلى إفقار غالبية الشعب المصري وتكديس الثروة في يد فئة بعينها من من يُطلق عليهم رجال الأعمال الذين تسببوا بسبب الامتيازات التي منحها لهم النظام السابق في نهب ثروات وبنوك مصر، بل إن بعضهم قام بتهريب هذه الأموال خارج مصر، وبذلك انقسم المجتمع المصري إلى طبقتين ليس بينهما وسط إحداهما أقليه تملك كل شيء وهي تمثل٢٠% فقط من الشعب وطبقة ثانيه أغلبية لا تملك أي شيء وهي تمثل٨٠ % من الشعب. وبالتالي أصبح لا يوجد وسط فإما غنى أو فقير (زايد، ٢٠١١: ٢١). وفي هذا تؤكد دراسه (حسن، ٢٠١٦: ٢٩٩)، عن اتجاهات التغير في بنية الطبقة الوسطى المصرية وأدوارها، أثر الأوضاع الاقتصادية خلال الفترة بين عامي ١٩٩٦-٢٠٠٦ على ارتفاع حجم الطبقة العاملة مقابل انكماش الطبقة الوسطى وخاصة الشريحة البيروقراطية، وشريحة البرجوازية الصغيرة التقليدية، مع زيادة محدودة في حجم الشريحة البرجوازية الحديثة المعولمة.

وتبدت مظاهر إفقار الطبقة الوسطي فيما عاناه الشعب المصري من سوء الأحوال المعيشية قبل الثورة، فهناك ٤٠% من الشعب المصري يعيشون تحت خط الفقر (أي يعتمدون علي دخل قومي يعادل حوالي ٢ دولار في اليوم لكل فرد، ويعتمد جزء كبير من السكان علي السلع المدعمة)، وهذا يرجع إلى التوزيع غير العادل للناتج القومي، بالإضافة إلى هذا أنه حتى فى حالة حدوث تحسن طفيف في الاقتصاد المصري فإن المواطن المصري لا يشعر بهذا التحسن لأنه لا ينال حصته العادلة من الناتج القومي (حجازي، ٢٠١١: ٣٨-٣٩).

ويري هربرت ماركيوز أن من يقوم بالثورة هم الفئات التي لم ينجح النظام في إدماجها كالعاطلين عن العمل (ماركيوز، ١٩٧١: ١٠٥-١٠٦). فمن أبرز مؤشرات تأزم الوضع الاجتماعي الاقتصادي في مصر، معدلات البطالة التي تراوحت من ٩% إلي ١١% من عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠٠٩، وذلك بحسب تقرير أعده الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وتركزت نسب البطالة بين فئة خريجي الجامعات، وذوي المؤهلات المتوسطة في الفئة العمرية من ١٥-٤٤عاما (بهاء الدين، ٢٠١٢: ١٧٩). وهي الفئة العمرية التي شكلت الكتلة الأساسية في ميدان التحرير وغيره من ميادين الاحتجاج الأخري. بعد أن بات تركيز النظام الحاكم في فترة ما قبل الثورة لتأمين شرعيته واستقراره السياسي على حساب دعم التنمية والنمو الاقتصادي وتوفير المكاسب الاقتصادية والاجتماعية لشرائح واسعة من السكان

أدى إلى عجز الاقتصاد عن إتاحة فرص عمل للوافدين الجدد على سوق العمل الحاصلين على الشهادات العليا، وانتشار وظائف متدنية الأجر في القطاع غير الرسمي، وزيادة التفاوت في الدخل، وغياب التوزيع العادل للخدمات الاجتماعية. وكان مُحصلة ذلك أن أصبح الخاسرون في ظل النظام السابق أكثر من المستفيدين، وهو ما أدى إلى تآكل شرعية النظام والانتهاء بإنهياره.

*** استشراء الفساد:**

تعرف منظمة الشفافية الدولية (Transparency International) التي يُرمز لها اختصارًا (TI)، الفساد Corruption بأنه إساءة استغلال السلطة المؤتمنة من أجل المصلحة الشخصية. وعندما يصبح الفساد هو أساس الحكومات والسياسات وتتغيب الإصلاحات على كافة المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فقد يؤدى هذا إلى إثارة سخط الشعب وقيامه بالثورة ضد حكامه وفسادهم. ولشرح تضمين الفساد من قبل النظام، أود أن أشير إلى أن الاقتصادي الأمريكي جون كينيث جالبريث (John K. Galbraith)، قد كتب في تاريخ الاقتصاد أن السؤال الذي يطرح نفسه ويتجدد مع كل ثورة، ماذا إذا التقت المطالب التي رفعها الثوار والإصلاحات المقدمة، هل كان من الممكن أن تجهض أو تتوقف الثورة الفرنسية؟ مُجيبًا أن هذا السؤال لا معنى ولا أساس له ؛ لأنه عندما يكون الأثرياء وأصحاب الامتيازات فاسدين وغير أكفاء فأنها لا تقبل الإصلاحات التي من شأنها أن تنقذهم (Abdel Alim, 2015).

لقد أهدر النظام كل الفرص ودعوات الاصلاح، وقد نجم عن تطبيق سياسات غير مواتية لحالة الاقتصاد المصري خلال الثلاثين عامًا المنصرمة حالات فساد مفرط صاحبت هذه السياسات، بل إن هذه السياسات هي الحاضنة التي احتضنت كل مظاهر الفساد والنهب الذي وقع على موارد هذا البلد. بدءًا من الشروع في بيع القطاع العام مرورًا بتنامي ظاهرة الدين العام الداخلي والاستيلاء علي أموال التأمينات الاجتماعية في محاولة لخفض ذلك الدين، وانتهاء بموضوع الاقتراض من الخارج في شكل سندات دولاريه (فرج، ٢٠١١).

وقد أعلنت منظمة الشفافية الدولية، وهي منظمة دولية لرصد جميع أنواع الفساد ؛ أن مستوي الفساد في تصنيف مؤشر الشفافية الدولية Transparency International Index أن مصر احتلت مثلًا في العام ٢٠٠٥ المرتبة الـ(٧٠) من أصل ١٥٨ دولة. وشهدت السنوات الثلاث التالية ارتفاعًا ملحوظًا في معدلات الفساد ففي العام ٢٠٠٨ تراجعت مصر إلى المرتبة (١١٥) من أصل ١٨٠ دولة، وفي العام ٢٠١٠ تبين أن مصر تحتل المرتبة (٩٨) من أصل ١٧٨ بلدًا مدرجًا في التقرير. مؤكدًا أن هناك العديد من العقبات في آلية مكافحة الفساد، والتي تحتاج إلى إزالتها من قبل الحكومة، لكنها لم تتحقق أبدا Transparency International, 2010: 3,12). وبذلك عندما ينعدم الأمل في تغيير الأوضاع الفاسدة، ويبيت الفساد مُستشريًا في كل أرجاء المجتمع بذلك ؛ يكون الفساد القوة الدافعة الرئيسية وراء الاستياء الشعبي والثورة.

*** تعدد مظاهر الحرمان الاجتماعي:**

علي اعتبار أن التنمية عملية مركبة، وأن موجات التخلف والفقر لا تتحدد بمظهر واحد من مظاهر الحرمان الاجتماعي Social Deprivation، فلا يمكن استبعاد أثر الحرمان المطلق في خلق مجتمع الثورة، لاسيما وأن أحد المطالب الرئيسية للثورة هو العدالة الاجتماعية. فعلى مدى ثلاثة عقود، عان المصريون من السياسات الاقتصادية التي لم يكن لها

تأثير ملموس مباشر على المواطن العادي. بل ساهمت في خلق فجوة بين الأغنياء والفقراء، بفعل عدم كفاءة تخصيص الموارد وتوزيعها غير العادل للدخل. ووفقا لتقارير التنمية البشرية في مصر، فإن نسبة الفقراء ارتفعت من ١٩.٦٪ عام ٢٠٠٨ إلى ٢١.٦٪ عام ٢٠١٠، بالإضافة إلى الزيادة في عدد الفقراء المُطلق. ويرجع ذلك أساسًا إلى الاحتياجات الأساسية التي لم تعد متوفرة كما كان من قبل. أبسطها الانتظار في طوابير طويلة للحصول على الخبز والغاز.

يضاف إلي ذلك، مظاهر الحرمان النسبي، والتي يمكن حصرها في ثلاث مظاهر تفسر إلي حد بعيد التظاهرات الفئوية ومطالب المُهمشين في المجتمع المصري، أولها: الحرمان السياسي والتطلعات الديمقراطية غير المُلباه، والذي ظهر في استبداد النظام الحاكم واحتكاره السلطة لثلاث عقود متوالية، وفكرة توريث السلطة (عبد المجيد، ٢٠١١/ ب: ٢٠)، واستمراره في مد العمل بقانون الطوارئ (عبد المجيد، ٢٠١١/ أ: ٥٧)، والتضييق علي الحريات العامة كحرية التعبير والرأي والإعلام والمعارضة، وانعدام مظاهر المشاركة والتعددية السياسية واقتسام السلطة وتداولها سلميًا (عمارة، ٢٠١١: ٣٤). وثانيها: الحرمان الاجتماعي وهو وليد غياب العدالة الاجتماعية، وسيطرة فئة محدودة علي المقدرات، وإقصاء غالبية البناء الاجتماعي مما يفرز ظلمًا اجتماعيًا وأمراض داخل المجتمع نتيجة لهذا الواقع، لاسيما بعد تراجع دور الدولة الاجتماعي (الحماية الاجتماعية، الدعم، فرص العمل ...الخ)، فكان الفقر والعوز والبطالة والتفاوت الطبقي أبرز مظاهر ذلك الحرمان. وثالثها: الحرمان الاقتصادي نتيجة لاستفحال معالم العجز الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع وعدم الوفاء بـــ (حاجاته ومتطلباته الإنسانية) بسبب غياب التنمية، التي ضاعت كنتاج لتزاوج السلطة بالمال، وعمليات الاحتكار المُمنهجة، وتركز رأس المال وعوائده في يد القلة علي حساب الأغلبية، وسوء توزيع الثروة، والفجوة الهائلة بين دخول أصحاب العمل والعمال، وغيرها من مجالات (التعليم والصحة والإسكان ... الخ).

وهكذا، دلت مظاهر الحرمان الاجتماعي جميعها أن الانفجار قريب وقادم بشكل أو بآخر، لاسيما وأنه برغم الحظر المفروض علي الاحتجاجات والاضرابات إلا أنها زادت بشكل كبير. وفي مقدّمتها انتعاش الحركة العمالية، ونشأة فكرة تكوين النقابات المستقلة، وممارساتها علي أرض الواقع، وصعود حركات الاحتجاج الاجتماعي كحركة "كفاية" وحركة "٦ أبريل" ...الخ. وقد بلغت تلك الاحتجاجات في عام ٢٠٠٤ حوالي ٢٦٦ احتجاج، لتصل بحلول عام ٢٠٠٨ إلى ٦٣٠ احتجاج، واحتجاجات يومية في عام ٢٠١٠ بلغ متوسطها خمس احتجاجات في اليوم. ومع ذلك، كان رد فعل الحكومة بغطرسة باستخدام القوة المفرطة، والانغماس في انتهاكات حقوق الإنسان (Bakr, 2011: 67).

وبذلك تفاعل الاستياء الاقتصادي مع السياق الاجتماعي السياسي الأوسع مما أدي إلي إشعال الثورة المصرية. لتحمل معها مطالب الناس وأحلامهم وطموحاتهم عبر مخاض وميلاد عسير يمهد لمستقبل جديد وتغيير اقتصادي واجتماعي وسياسي وثقافي جذري، من حيث القيم والأفكار والعلاقات والأدوات، ولعظم ذلك يكون من المنطقي أن تواكب كل ثورة، ثورتان: ثورة في التوقعات والطموحات أمام اتساع الآمال في التغيير، وثورة مضادة تقف خلفها قوي النظام القديم التي هددت الثورة مصالحها، ونالت من مكتسباتها (دراج، ٢٠١٥). أما عن الخصائص التي ميّزت تلك الثورة فيمكن القول بأنها: كانت ثورة غير نمطية سِمتها السلمية والمدنية ما عدا حالات. كما كانت حراكًا مُجتمعيًا غير مُسيّس وغير مُنَظَّم تغلب عليه العفوية

التلقائية والحماسة. ولا تحمل مشروعًا سياسيًا أو أيديولوجيًا بل مطالبها اجتماعية، واتسمت بغياب مرجعيات قيادية، فضلًا عن المبالغة في دور وسائل التواصل الاجتماعي. إلي جانب إسقاط النظام بسهولة والتعثر في بناء نظام جديد (كعسيس، ٢٠١٤: ٢٢٦، ٢٢٧).

(١٠) ما بعد الثورة: فرص التنمية المُتوخاه:

ثبت بالدليل القاطع أن قصور حالة التنمية للمصريين، لا يُمكن أن تصمد طويلًا فالاستياءُ الاجتماعيٌّ، لا يمكن أن تُحمَدَ عُقْباهُ، والرغبةُ في التحول عن وضعية لا تلبي الوجود الإنساني والاجتماعي قائِمةٌ، ولكنها تتحين الفرصة المناسبة للانطلاق والتحول، مهما اختلفت الأداة الفاعلة (الإصلاح أو الثورة)، وتأكد أن قدرة المصريين علي تغيير الواقع لا تغادر طموحات هذا الشعب في أن يرتقي قُدُمًا علي سُلَّم التّقدم الاجتماعي بين شعوب العالم المتقدم. لتبقي الثورة، بداية حقيقية لمجتمع أفْضَلَ، وفرصة تاريخية لإعادة تشكيل المجتمع من جديد وفق أسس تنمية المجتمع التي تدفع به دومًا نحو آفاق رُحْبَةٍ من التقدم.

وما بين ثلاث سيناريوهات تجمع بين المتحقق والمأمول، علي محك التنمية في المجتمع المصري ؛ الأول، مرجعي يفترض استمرار الأوضاع السابقة علي الثورة كما هي دونما تغيير أو علي الأقل تغير في الشكل واستمرار المضمون، وهو السيناريو الأسوأ. أما السيناريو الثاني، فهو إصلاحي يفترض تصورًا إصلاحيًا لأوضاع ما بعد الثورة تعمق من ايجابيات الحاضر والكائن، دونما نَقْلةٍ نوعيَّةٍ علي سُلَّم التنمية. أما السيناريو الثالث، فهو ابتكاري يَفْتَرضُ تصورًا ابتكاريًا لما هو مأمول في المستقبل من حيث تنمية المجتمع المصري، وذلك بتعميق الايجابيات إلي أقصي حد مُمكن. وتلك الأخيرة هي الحاجة المُبتغاة للمجتمع مستهدفه نهضته وتقدمه (بهاء الدين، ٢٠١٢: ٤٠٦، ٤٠٧).

لم تكن ثورة يناير المصرية من ذلك النوع التقليدي للثورات التي أمتلك الثوار فيها القوة الكفيلة بسيطرتهم على السلطة السياسية، ولكن قيمتها التاريخية تكمن في أنها كسرت حالة التجميد المتعمد لحركة تطور المجتمع وتفاعلاته الطبيعية. ففي الحالة المصرية تم القفز مباشرة من مرحلة ثورة الجماهير في الشارع التي انتهت بإسقاط رأس النظام، وبعض من أبرز رموزه، لتدخل مصر بسرعة إلى المرحلة الانتقالية دون اكتمال الإجراءات الثورية المطلوبة والكافية من وجهة نظر من قاموا بالثورة ومن شاركوا فيها، فالوجوه تتغير ليحل محلها رجال من نفس التقاليد وتحديدًا من الصف الإداري والسياسي التالي وغالبًا بنفس العقلية وذات النهج السياسي (السعيد، ٢٠١٣: ٨٨، ١٠٦).

وفي تقدير الدراسة أن خَطأ الثورة المصرية ومصدر الخلل هو الانكفاء بدور إسقاط رموز النظام من دون أن يتمكن من التأسيس لتصوّر ونظام بديل، ووجود تصور استراتيجي بعيد المدى لافتراضات ما بعد الثورة، وربما يعود ذلك في جزء منه لافتقار الثورة للقيادة الثورية القادرة على استلام السلطة. لاسيما وأن خروج المصريين في ٢٥ يناير، هو ثورة شعبية كاملة ينبغي أن يليها تغيير جذري في بنية السلطة السياسية والنظام الاجتماعي الاقتصادي في المجتمع، بما يُمكّن قوى الثورة من الإمساك بمراكز الفعل الحقيقية في البلاد، وينقل مصر من الشكل البدائي في إدارتها إلى دولة عصرية ديمقراطية. هذا الصراع بين نهج إعادة إنتاج النظام القديم المحسن ونهج الثورة هو جوهر الصراع الدائر الآن في مصر.

وكشفت الأحداث التالية للثورة عن تشكل جبهة معادية لثورة الشباب، قوامها الحكام الجدد من إسلاميين وعسكريين، تسعى إلى إعادة إنتاج النظام القديم في صورة مُحسنة تستبعد أشكال الانحراف والفساد الفج الذي ميَّز أداء النظام السابق واستفز الناس. وهم بذلك أقرب لمفهوم الإصلاح المحدود منهم إلى مفهوم الثورة، والفرق بين الاثنين كبير (صيام، ٢٠١٣:

٥٧، ٥٨). والملاحظ هو عدم وجود فوارق نوعية في توجهاتها الاقتصادية والاجتماعية عن توجهات النظام القديم. وبات مؤكدًا أن التناقض بين نظام ما قبل الثورة وحركات الإسلام السياسي لم يكن تناقضًا جذريًا في حقيقته، بل كان أقرب للصدام بين متنافسين سياسيين يعبران عن قوى اجتماعية متداخلة، ورؤى اقتصادية متقاربة، رغم التباين الظاهري في الغطاء الأيديولوجي لكل منهما. كلا المشروعين السياسيين، يطرح نفسه باعتباره الواجهة السياسية الأكثر ملائمة وقدرة على تحقيق الاستقرار في البلاد، والمحافظة على نظام يقوم في جوهره على اقتصاد السوق وإن بصيغة احتكارية لا تحترم المنافسة، وعلى مظهر ديمقراطي شكلي يخفي جوهرًا دكتاتوريًا في الحالتين. ولذلك لم يكن غريبًا أن يجري التنسيق فيما بين الطرفين في لحظات عديدة أثناء المرحلة الانتقالية على هدف واحد هو إجهاض الانتفاضة الثورية الشبابية المدنية الديمقراطية ذات الوجه الاجتماعي التي التف حولها الشعب بكل فئاته، أو الدفع لولادة مشوهة لتلك الثورة على أقل تقدير (السعيد، ٢٠١٣: ٨٩، ٩٠). وهكذا أنتهي الأمر إلي مجرد "إحلال نخبوي" ليتخذ مظهرًا إسلاميًا أو عسكريًا مع استمرار نفس هيكل النظام الاقتصادي الاجتماعي كما كان ؛ بدلالة عدم تغير الأوضاع بعد الثورة، ولكن ربما تكون فيما بعد نقطة البداية نحو عدالة اجتماعية وحياة كريمة للمواطنين.

(١١) الوضع في مصر اليوم:

ما أشبه الليلة بالبارحة، الوضع في مصر اليوم يحمل الكثير من التشابه قبيل الثورة، فالوضع الاقتصادي في أسوا أحواله، حيث تباطأ النمو الاقتصادي من ٤.٢٪ في عام ٢٠١٥ إلى ٣.٨٪ في عام ٢٠١٦، ورصيد العملات الأجنبية تناقص إلى حدٍ غير مسبوق، وانخفضت السياحة إلى درك منقطع النظير، بنسبة ١٥٪ في عام ٢٠١٥. وتراجعت إيرادات قناة السويس، وهي مصدر رئيسي آخر من النقد الأجنبي، ما بين (٥ :١٠٪) في عام ٢٠١٥، على الرغم من استثمار بمليارات الدولارات في توسعتها. أما الاستثمارات الخارجية فتكاد تكون معدومة فيما البطالة بين الشباب لا تزال مرتفعة للغاية ومتنامية. بلغ معدلها العام ١٢.٨٪ في عام ٢٠١٥، وترتفع بشكل خاص بين الشباب بنسبة ٣٤٪. فضلًا عن استمرار التباينات الكبيرة بين المناطق الحضرية والريفية، ونوعية الخدمات العامة، بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم، والتى تتناقص تحت وطأة تزايد عدد السكان المتوقع تجاوزه بحلول عام ٢٠٣٠ (١٠٠ مليون نسمة). ويتم وضع علامة على الوضع السياسي الآن، كما كان آنذاك، من خلال الصراعات بين السلطة ورجال الأعمال على النفوذ الاقتصادي والسياسي، وانتهاكات حقوق الإنسان، والمشاكل الاقتصادية، وتمردا ارهابيًا في سيناء. وعلى الرغم من الاستياء على نطاق واسع، يبدو أن كثيرًا من المصريين العاديين ليسوا علي استعداد للثورة مرة أخري (Immenkamp, 2016: 1-2).

في حين يري آخرون (Stern, 2016)، أنه وبعد سنوات من اندلاع الثورة يخشى انفجار اجتماعي آخر. مرده عدم فهم الظروف الاجتماعية الكامنة التي تهدد مرة أخرى لدفع الجماهير المصرية للنضال. بعد أن فقد صبره مع الحكومة وسط ارتفاع معدلات البطالة وارتفاع الأسعار، وتزايد المدقعين تحت خط الفقر تجاوزت ربع المصريين تقريبًا. وتنكر وعود الإصلاح الاجتماعي ؛ فإن الدولة الرأسمالية لا تزال سليمة. والسلطة السياسية والسيطرة على الحياة الاقتصادية لا تزال في أيدي الرأسماليين المصريين، المدعومة من قبل النظام، والإمبرياليون في أوروبا وأمريكا الشمالية. وهذا يطرح العديد من التحديات التنموية التي يواجهها المجتمع المصري.

وفي محاولة لإحتواء الوضع الاقتصادي المتردي بعد الثورة، والاطاحة بالإخوان المسلمين (٣٠ يونيو ٢٠١٣م)، أقدم النظام السياسي علي تدشين سياسة اقتصادية جديدة ؛ ما

أدى إلى موجة تضخمية عاتية تضرب أصحاب الدخول الصغيرة والمتوسطة في مصر، مؤثرة بكل تأكيد على الأوضاع الاجتماعية في المجتمع المصري. وقد شملت الإجراءات الاقتصادية عدة خطوات أو محاور منها: إيجاد نظام مرن لسعر الصرف يعكس السعر الحقيقى للجنيه ويوفر العملة الأجنبية. والسيطرة على عجز الموازنة من خلال رفع جزئى لأسعار الطاقة وتطبيق ضريبة القيمة المضافة لتوسيع القاعدة الضريبية. ومجموعة من الإجراءات لتحسين مناخ الاستثمار.

وأعتقد أنه غير ذي جدوى الدخول في جدل، بأن هذه الإصلاحات كانت لازمة للحصول على قرض الصندوق من عدمه. فالإصلاحات كانت ضرورية وملحة لإصلاح الوضع الاقتصادي في مصر، بصرف النظر عن حاجتنا للتسهيلات الإضافية من الصندوق ولشهادة الثقة من المؤسسات الدولية. فاللجوء إلى صندوق النقد الدولى لا يمثل منهجًا خاطئًا في حد ذاته طالما اعتمدنا في ذلك على سياساتنا الخاصة التي تنبع من رؤيتنا لظروفنا الداخلية. فالدول التي مرت بأزمات اقتصادية نجد أن هناك من عقد اتفاقاً مع صندوق النقد الدولى مثل أندونيسيا وكوريا الجنوبية، ودول أخرى رفضت اتفاق الصندوق مثل ماليزيا. لن أطيل في تشخيص أسباب الأزمة ولكن المهم الآن وبعد اتخاذ هذه القرارات الاقتصادية الإصلاحية الصعبة أن نستكمل منظومة الإصلاح بخطوات تنفيذية أخرى وسياسات وإجراءات استثمارية محفزة مع برنامج حماية اجتماعية لمحدودي الدخل والتوسع في برامج وأدوات لتخفيف المعاناة على الطبقات متوسطة الدخل الذين يعانون من ارتفاع الأسعار. فالتعافى من الأزمات الاقتصادية يرتبط دائمًا بدفع فواتير اقتصادية واجتماعية وتطاول هذه الفواتير مختلف القطاعات والشرائح الاجتماعية ولكنها تكون أكثر حدة في الطبقات الأقل دخلاً. إلا أن الموقف يحتاج تعاون الجميع لإنجاح هذه القرارات (السعيد، ٢٠١٦).

وقد يكون الحكم على تلك السياسات إستباقيًا وفي غير محله، لكننا بين افتراضين (بدوي، ٢٠١٦):

الأول: افتراض نجاح تلك السياسيات الاقتصادية في دفع عجمة التنمية الشاملة. ففي حال نجاح هذه السياسات في تعويم الاقتصاد المصري وزيادة معدل النمو الاقتصادي، ثم استغلال هذا النمو في مشروعات التنمية الشاملة، ومراعاة توزيع عوائد التنمية بطريقة عادلة تترجم ما جاء في الدستور المصري الجديد، فإن ذلك سينعكس بالتأكيد على كافة مجالات الحياة، وهنا يتمكن المجتمع بصفة عامة من تطوير خصائصه الحضارية (تحديث نظمه الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية).

الثاني: افتراض فشل تلك السياسيات الاقتصادية في دفع عجمة التنمية الشاملة. فحين يتدهور المشروع التنموي، ويعجز الاقتصاد الوطني على الاندماج الناجح في الاقتصاد العالمي، بسبب تخلف قطاعاته المتعددة، أو بسبب انتهاج سياسات مرتبكة، تقضي على القواعد الانتاجية، مهدرة الموارد البشرية، أو بسبب الحروب والكوارث، إلى غير ذلك من الأسباب، التي تؤدي إلى تدهور معدلات النمو الاقتصادي، ما يؤثر على ارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض الأجور. ويخشي من حالة انكماش طبقي بعد القرارات والسياسات الاقتصادية الجديدة تدفع برحيل أعداد كبيرة من أفراد الطبقة الوسطى المستقرة إلى الطبقة الوسطى الفقيرة، وتزداد معاناة الطبقة العاملة والفئات اللاطبقية. وبذلك نكون قد عدنا إلي المربع صفر مرة أخري.

(١٢) المُقاربة المطلوبة للتنمية فيما بعد الثورة:

وبناء علي ما سبق، لم تُسهم الثورة إلي الآن في بلورة "مشروع مُجتمعي" متكامل المكونات واضح الأهداف والمعالم والرهانات؛ مشروع قادر علي أن يشكل مرجعية فكرية واجتماعية وفقًا لخصوصيات وظرفيات الزمان والمكان يُمكن الاحتكام إليها. أو على الأقل وضعت رؤي جديدة لمؤسساتها وسياساتها التنموية، وما هي آفاق ومسارات التنمية الاجتماعية المُمكنة؟ بعد أن فرضت الثورة المصرية ضرورة اعتماد نموذج تنموي جديد، وتبين عدم ملائمة نماذج التنمية التى سَادت لعقود طويلة، فضلًا عن الحاجة لرسم خريطة طريق جديدة للمستقبل لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية التى فرضتها الثورة.

- ملامح النموذج الجديد تقتضي تبني عقد اجتماعي جديد بين الدولة والمجتمع يعكس الصيغة الجديدة الناشئة عن التحول الثوري للمجتمع المصري، ويكون ترجمة للتوافقات الكبرى والقيم المركزية المؤطرة للاجتماع البشري للمواطنين، ويستند إلي قيم حقوق الإنسان والتنمية والعدالة الاجتماعية.
- يقتضي وضع الثورة المصرية في سياقاها ودلالاتها التاريخية، بإعادة صياغة وعي أنصار الثورة بطبيعة ثورتهم وبالتالي تصحيح اتجاه حركتهم، وبدونها سيستمر مسلسل الإحباط الثوري الراهن، وسيخسر الوطن كله ذلك الجيل الرائع الذي غير بوصلة المستقبل لمصر والمنطقة، ولن يتأتي هذا إلا عبر عمليات إدماج وتمكين الشباب مُجتمعيًا ؛ باعتبار أن عملية (تمكين الشباب .. مُدخلًا للتنمية). وعليه، ينبغي استيعاب الشباب في مختلف المؤسسات المعنية بتفعيل نموذج التنمية.
- تحديد المرجعية، ويقصد بها "الفكرة الجوهرية التي تشكل كل الأفكار في أنموذج معين، والركيزة الثابتة له، التي لا يمكن أن تقوم رؤية العالم بدونها، والمبدأ الواحد الذي ترد إليه كل الأشياء ولا يرد هو أو ينسب إليها*". ومن ثم فالمرجعية النهائية مسألة حتمية ؛ لأنها تحدد الأهداف العليا والقيم الأساسية للمجتمع أو أولياته في مرحلة تاريخية معينة. وإذ لم يقرر مُجتمع ما مرجعيته سيحددها له آخرون، أو يحدد لنفسه مرجعية غير واع بها. وهو ما يتطلب استعادة المرجعية التي يختارها عامة الناس، وإسقاط المرجعية التي فرضت عليهم، وعلى أنصار الدولة المدنية أن يستكملوا مشروع التنوير الذي كان قد بدأ منذ نهايات القرن التاسع عشر ثم توقف، من خلال نضال يومي في مجالات التعليم والثقافة والإعلام والعمل الاجتماعي، وأخيرًا العمل السياسي. أو المفاضلة بينها وبين مشروع النهضة والصحوة الإسلامية، ويبقي كلاهما محلًا للاختبار والمراجعة.
- تحقق الرؤية التنموية الجديدة في اقتصاد منتج وتضميني، فمن آفة الأطروحات الاقتصادية والتنموية المتاحة على الساحة آنيًا الحلول أو المقترحات التي تعتمد على وجود حل واحد، في حين أن الجمع بين أكثر من حل وبنسب مختلفة قد يكون هو الاختيار الأمثل لتجربة التنمية في مصر. وعليه ينبغي التأكيد علي الآتي:

- دور الدولة في بدايات التجربة التنموية لا بد أن يكون قوي، ولا يقتصر فقط على التوجيه أو الرقابة، ولكن بجوار ذلك لا بد من التواجد في المجالات الإنتاجية وتقديم الخدمات، في إطار من المعايير الاقتصادية الصحيحة، وفي الوقت نفسه يتجه المجتمع لتقوية وخلق قطاع خاص وطني قوي، يمكنه فيما بعد مشاركة الحكومة في تحمل أعباء التنمية، ثم القيام بالدور الأكبر.

- أن الحلول يجب أن تؤسس على تقييم نقدي لسياسات الليبرالية الجديدة في المجال الاقتصادي. والنظرة الجديدة تتضمن جملة من المبادئ التي تقوم على ما يعرف بالنمو التضميني الذي يفتح فرصًا متكافئة لشرائح المجتمع المختلفة. ويجب أن تضمن السياسات الجديدة الاتساق على مستوى الاقتصاد الكلي بما في ذلك سياسات ضريبية أكثر عدالة وتساهم في تحسين توزيع الدخل. كذلك يجب توسيع نطاق التغطية الاجتماعية وإتباع أساليب استهداف أكثر وضوحًا للحد من الهدر في الإنفاق. ويجب إتباع سياسات صناعية لإعادة الاعتبار لبعض القطاعات مثل الصناعة التحويلية والزراعة. وضروري التمييز بين تحديات قصيرة الأمد وأخرى طويلة الأمد تستدعي إطارًا زمنيًا للتعامل معها مثل إصلاح التعليم والقطاع العام (سيف، ٢٠١٣).
- من أهم مقومات التنمية البشرية مجالا التعليم والصحة، وينبغي أن يركز مشروع التنمية المجتمعية في المجتمع المصري على زيادة الإنفاق والاستثمار في هذين المجالين، فالإنسان أساس التنمية، وما لم تنجح هذه الدول في إيجاد إنسان متعلم ولديه قدرات تدريبية جيدة، ويتمتع بظروف صحية مواتية، فإن تجربتها التنموية في مهب الريح، وسيكون مصيرها الفشل.
- كما يجب التركيز على الشفافية ومحاربة الفساد، فقد عان المجتمع من الفساد بكل أشكاله، ولم تظهر بعد خطوات جادة وقوية لاستئصال شأفة هذا الفساد ، ولذلك لا بد من تقوية دور الأجهزة الرقابية، ومحاربة الفساد في كل المجالات، وترسيخ مبادئ العدالة الاجتماعية، التي تقوم على التكافؤ في الحصول على الفرص، وأن يتم التمكين من الحصول عليها، وأن يتسم هذا الأمر من الإتاحة والتمكين بالاستدامة، ولا يكون حالة وقتية.
- الالتفات للتجارب التنموية الناجحة في العالم للانتقال من المجتمعات النامية إلى الاقتصادات الصاعدة أو المتقدمة، ولكن فرق كبير بين أن تستنسخ تجارب التنمية وأن يستفاد من تجاربها، وما يحتاجه المجتمع هو الاستفادة من تلك التجارب، بحيث يكون للدولة خصوصيتها، التي تعتمد على الذات، وتستفيد من إمكانياتها المختلفة (الصاوي، ٢٠١٣).
- لا بد من إطار سياسي جامع يتميز بقاعدة اجتماعية واسعة ودرجة عالية من النزاهة وحسن التطبيق والالتزام، فالسياسات الماضية لم تكن كلها خطأ، بل إن من قاموا عليها طوعوها لمصالحهم وأخرجوها عن سياقها الصحيح، وهذا يعني أن النموذج، أو المقاربة التنموية الجديدة، تقوم على ركيزتي الإصلاح الاقتصادي الحقيقي والمنظومة السياسية التي تشرف وتراقب وتضمن تحقيق النتائج. وهذا ما يجعل العملية صَعبة وتحتاج إلى وقت لتنفيذها.

وأخيرًا: رغم أن ثورة ميدان التحرير قد أحيت الأمل من جديد، وأنه لازال في مصر مخزون حضاري يكشف نفسه في لحظات التغيير الجذري إلا أن هناك مجموعة من العقبات والقيود التي تواجه التغيير الحضاري في مصر (مصطفي، ٢٠١٣: ١٣). إلا أن التحليل الدقيق يدلل على قدرتها على تجاوز تلك التحديات، وأن ما أنجزته في لحظات مُباغتة وصادمة لمنظومات الفساد والقمع والاستبداد يمكنها أن تـُتمّه وتحققه وتحميه دومًا. وأن الثورة المصرية ستنجح فقط من خلال بناء نظام جديد يقضي على أسباب الثورة وتحقيق أهدافها من خلال بناء نظام قادر على تحقيق التنمية والتقدم الشامل وتعزيز قيم المساواة والعدالة الاجتماعية. ونؤكد أن تلك الثورة لم تكتمل مراحلها ولم تنجز كامل أهدافها ولم تستقر بعد، ولا يزال الوقت مبكرًا لإعطاء حكمًا قاطعًا حول مدي تأثيرها في البني الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع المصري.

Abstract

Ruling Determinants of an Egyptian Revolution

Theoretical Approach and Socio-Developmental Analysis of 25th January Revolution

By Hany Mohamed Bahaa El Din Ali Hegazy

The study aimed to research the manifestations of the Egyptian revolution through the contexts of sociology of revolution and development as the model of knowledge capable of dealing with this complex phenomenon, In an attempt to construct new and more interpretive statements because of many interpretive models have become unable to grasp their underlying causes and the basic facts within. Asking about The causes of the revolution, the relationship between revolution and development, the future of development in the struggle of the Egyptian revolution and the obstacles hindering the development process in light of the continuation of the revolutionary conflict. The methodical construction of the study was based on the qualitative analytical approach of a random sample of studies on the Egyptian revolution and the Arab revolutions, totaling (thirty nine studies).

The study concluded that the revolution isn't affect without socio-developmental parameter within as a non-only fundamental parameter. Ensuring that the flow towards economic growth based on economic policies and prescriptions without real development that involve a social status and needs of Egyptians lead to a state of social discontent which growing with the increasing of an inappropriate economic policies and the state of society, Which are characterized by: the decline of the state of social welfare, social polarization, as well as the erosion of the middle class, and the spread of corruption, and the multiple manifestations of social deprivation, absolute and relative. The Egyptian revolution will succeed only by building a new system that destroys the causes of the revolution and achieves its goals by building a system capable of achieving development and comprehensive progress and promoting the values of equality and social justice.

Keywords: Social Justice, Social Welfare, Social Deprivation, Social Polarization, Middle Class.

الهوامش

*) ما نقصده بمعني الكلاسيكية هنا هو النمط التقليدي للثورات، لأن الكلاسيكية مصطلح يشير إلي النمط السائد للفكرة، والذي يلتزم بالقواعد الجامدة التي قامت عليها. وإذا طبقنا هذا التعريف علي الثورة، نجد أن الثورة الكلاسيكية هي الأكثر راديكالية لأن أساس الفكر الثوري هو التغيير الجذري، وهو ما لا يتفق والسياق الذي ولدت فيه الثورة المصرية والثورات العربية كذلك.

*) حين يفسد الأفق السياسي للتغيير، وتختفي أحلام الصود الاقتصادي والاجتماعي، يصعب القول بأن ما حدث هو أزمة جزئية، وقد ينطبق علي الوضع في تونس، أما الوضع في مصر فهو ناتج أن أزمة كلية عصفت بشتي مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ولفترات زمنية طويلة.

*) علي سبيل المثال، تتحدد المرجعية في الغرب اتكاء علي مسلمات وقيم الإيديولوجيا الليبرالية، والتي تشكل المرجعية العليا للنظم السياسية في الغرب.

- **قائمة المراجع:**

المراجع العربية:

١- إبراهيم، سعد الدين (٢٠١٢). الدوافع السياسية والاجتماعية: من الاستبداد والفساد إلي الحرية والعدالة الاجتماعية. في بلقزيز والصواني (محرران). الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خارطة طريق. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

٢- الأسود، شعبان الطاهر (٢٠٠٣). علم الاجتماع السياسي: قضايا العنف السياسي والثورة. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

٣- أمين، سمير (٢٠١٢). ثورة مصر. القاهرة: دار العين للنشر، ط(٢).

٤- بدوي، أحمد موسي (٢٠١٦). الأوضاع الطبقية بعد قرارات الإصلاح الاقتصادي في مصر. القاهرة: المركز العربي للدراسات والبحوث، (١٩ نوفمبر).

٥- بلقزيز والصواني، عبد الله ويوسف (٢٠١٢). الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خارطة طريق. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

٦- بهاء الدين، هاني محمد (٢٠١٢). التنمية البشرية والتحول الاجتماعي: دراسة حالة المجتمع المصري. جامعة بنها: كلية الآداب، قسم الاجتماع، رسالة دكتوراه غير منشورة.

٧- بودبوس، رجب (٢٠١١). محاضرات في علم الثورة. القاهرة: المركز العالمي لدراسات الكتاب الأخضر.

٨- بونعمان، سلمان (٢٠١٢). فسلفه الثورات العربية: مقاربة تفسيرية لأنموذج انتفاضي جديد. بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات.

٩- بونعمان، سلمان (٢٠١٣). أسئلة دولة الربيع العربي: نحو أنموذج لاستعادة نهضة الأمة. بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات.

١٠- حجازي، أحمد مجدي (٢٠١١). الثورة المصرية علامة حضارية. القاهرة: مجلة الديمقراطية، ع(٤٢).

١١- حرمل، جبران صالح على (٢٠١٣). ثورات الربيع العربي: رؤية تحليلية في ضوء فروض نظرية الثورات (الواقع وسيناريوهات المستقبل). الحوار المتمدن، ع(٤٠٦٨).

١٢- حسن، أحمد حسين (٢٠١٦). الطبقة الوسطي والتغير الاجتماعي في مصر: تحليل سوسيولوجى. القاهرة: مركز المحروسة للنشر.

١٣- حسيب، خير الدين (٢٠١١). حول الربيع الديمقراطي العربي: الدروس المستفادة. بيروت: مجلة المستقبل العربي، ع (٣٨٦).

١٤- دراج، عمرو (٢٠١٥). الربيع العربي (الواقع والآفاق): رؤية استشرافية. القاهرة: المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، (٢٧ نوفمبر).

١٥- ديوان وكاميت، إسحاق وميلاني (٢٠١٣). الأسس الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للثورات العربية. ترجمة منال خضر. بيروت: مجلة كلمن، ع(٨).

١٦- رجب، إيمان أحمد (٢٠١١). المفاهيم الخاصة بتحليل انهيار النظم السياسية. القاهرة: مجلة السياسة الدولية، ع(١٨٤).

١٧- زايد، أحمد (٢٠١١). اركيولوجيا الثورة وإعادة البعث للطبقة الوسطى. القاهرة: مجلة الديمقراطية، ع(٤٢).

١٨- زكي، رمزي (٢٠٠٧). الليبرالية المتوحشة: ملاحظات حول التوجهات الجديدة للرأسمالية المعاصرة. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

١٩- سعد، إسماعيل علي (٢٠٠٤). مبادئ علم السياسة: دراسة في العلاقة بين علم السياسة والسياسة الاجتماعية. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

٢٠- السعيد، فؤاد (٢٠١٣). ثورة مصر: تفاعلات المرحلة الانتقالية الممتدة وسيناريوهات المستقبل. في "الربيع العربي: ثورات الخلاص من الاستبداد (دراسة حالات)". بيروت: الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، شرق الكتاب.

٢١- السعيد، هالة (٢٠١٦). ما بعد الإصلاح الاقتصادى: التكلفة والعائد. القاهرة: جريدة الأهرام، ع(٤٧٤٥٨)، (١٢ نوفمبر)
٢٢- سيف، إبراهيم (٢٠١٣). المقاربة المطلوبة للتنمية بعد الربيع العربي. الرياض: جريدة الحياة، ع(٢٥ فبراير).
٢٣- الشرقاوى، باكينام (١٩٩٣). الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية. جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة.
٢٤- الشريفي، عباس عبد مهدي (٢٠٠٩). توظيف الدراسات السابقة في الرسائل الجامعية: دراسة تحليلية في ضوء معايير علمية، تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. االمجلة العربية للتربية، مج(٢٩)، ع(١).
٢٥- صالح، هاشم (٢٠١٣). الانتفاضات العربية على ضوء فلسفة التاريخ. بيروت: دار الساقي، ط(٢).
٢٦- الصاوي، عبد الحافظ (٢٠١٣). نحو نموذج للتنمية بدول الربيع العربي. الدوحة: الجزيرة، ع(١٦ مايو).
٢٧- صيام، عماد (٢٠١٣). ٢٥ يناير الثورة السلمية لشباب الطبقة الوسطي وتحديات المستقبل. في "الربيع العربي: ثورات الخلاص من الاستبداد (دراسة حالات)". بيروت: الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، شرق الكتاب.
٢٨- الطيب، مولود زايد (٢٠٠٧). علم الاجتماع السياسي. طرابلس: دار الكتب الوطنية.
٢٩- عبد السلام، آية يوسف (٢٠١٤). أسباب قيام ثورات الربيع العربي. القاهرة: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية.
٣٠- عبد المجيد، وحيد (٢٠١١/أ). ثورة ٢٥ يناير: قراءة أولي. القاهرة: مركز الأهرام للنشر والتوزيع.
٣١- عبد المجيد، وحيد (٢٠١١/ب). نهاية الاهانة: ثورة ٢٥ يناير ضد النظام الهش في مصر. القاهرة: السياسة الدولية، ع(١٨٤).
٣٢- العبيدي، أبو محمد (٢٠١١). الثورة المصرية: لماذا وكيف وماهي النتائج؟. بغداد : شبكة ذي قار.
٣٣- عز الدين، ناهد (٢٠١٢). خريطة محدودة : :ثبات الفاعلين وتغير الأدوار بعد الثورات العربية. القاهرة: مجلة السياسة الدولية، ع (١٨٨).
٣٤- العطية، فوزية (١٩٧٩). علم اجتماع الثورة وخصائص المجتمع الثوري. جامعة بغداد: مجلة كلية الآداب، ع(٢٤).
٣٥- عمارة، محمد (٢٠١١). ثورة ٢٥ يناير وكسر حاجز الخوف. القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر.
٣٦- عوني، مالك (٢٠١٢). محددات التفاعل والتأثير بين الثورات العربية والنظام الدولي. القاهرة: ملحق مجلة السياسة الدولية، ع(١٩٠).
٣٧- فرج ، عبد الفتاح فرج (٢٠١١). ثورة يناير ومستقبل الاقتصاد المصري. القاهرة: آفاق أفريقية، ع(٣٤).
٣٨- الفقيه، عبد الله (٢٠١١). أسباب الثورات في تونس ومصر واحتمالات انتقالها إلى اليمن. صنعاء: صحيفة اليقين، ع(٢١ فبراير).
٣٩- قنديل، ماجدة (٢٠١١). الاقتصاد المصري بعد ثورة ٢٥ يناير: التحديات الحالية ورؤية مستقبلية. القاهرة: آراء في السياسة الاقتصادية، ع(٢٧).
٤٠- كرازين، يوري (١٩٧٥). علم الثورة في النظرية الماركسية. ترجمة سمير كرم. بيروت: دار الطليعة.
٤١- كعسيس، خليدة (٢٠١٤). الربيع العربي بين الثورة والفوضى. بيروت: مجلة المستقبل العربي، ع(٤٢١).
٤٢- الكواكبي، عبد الرحمن (٢٠٠٩). طبائع الاستبداد ومصارع الاستبعاد. تحقيق محمد عمارة. القاهرة: دار الشروق، ط(٢).
٤٣- الكيالي، عبد الوهاب (١٩٧٩). الموسوعة السياسية. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج(١).
٤٤- لوك، جون (٢٠١٣). الحكومة المدنية وصلتها بنظرية العقد الاجتماعي لجان جاك روسو. ترجمة محمد شوقي الكيال. القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة.
٤٥- ليلة، على (٢٠١٥). النظرية الاجتماعية وقضايا المجتمع: صراع الحضارات على ساحة المرأة والشباب. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ك(٢).
٤٦- ماركس، كارل (٢٠١٣)، رأس المال: نقد الاقتصاد السياسي. بيروت: دار الفارابي، مج(٣).
٤٧- ماركيوز، هربرت (١٩٧١). هربرت نحو ثورة جديدة. ترجمة عبد اللطيف شرارة. بيروت: دار العودة.
٤٨- مصطفى، نادية محمود (٢٠١١). الثورة المصرية: نموذجًا حضاريًا. القاهرة: دار البشير للثقافة والعلوم، ط(٣).

٤٩- معدى، الحسيني (٢٠١١). ثورة ٢٥ يناير: انتفاضة شعب وسقوط الفرعون. القاهرة: دار الخلود للتراث.
٥٠- ياسر، صالح (٢٠١٥). الحركات الاجتماعية: (الجوهر، والمفهوم، والسياقات المفسرة). بغداد: الثقافة الجديدة، ع(٣٧١).
٥١- يوسف، محمد حسن (٢٠١٣). المطالب الفئوية في مصر بعد ثورة يناير: المشكلة وسبل الحل. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

-المراجع الأجنبية:

1- Abdalla, Nadine (2012). Social protests in Egypt before and after the 25 January Revolution, Perspectives on the Evolution of their Forms and Features. (IEMed). Mediterranean Yearbook Barcelona.

2- Abdel Alim, Taha (2015). Economic and social reasons for the Egypt's January 25 Revolution. Ahram Online. (Saturday 31 Jan). < http://english.ahram.org.eg/News/121216.aspx>.

3- Aftalion, F. Florin (1990). The French Revolution: An Economic Interpretation. Translated by Martin Thon. Cambridge University Press.

4- Alwin, Duane F (2016). Sociological Methodology. American Sociological Association (ASA), Journal Citation, Vol. 46.

5- Arfi, Baredinen (1998). State Collapse in New Theoretical Framework: The Case of Yugoslavia", International Journal of Sociology, vol.28, No.3.

6- Bakr, Noha (2011). Lack of Tolerances and the Arab Revolutions. Lebanon: the Arab Net Work for Tolerance.

7- Brinton, Crane (1965). The Anatomy of Revolution. Revised Ed. New York: Vintage Books.

8- Davies, James C (1962). Toward a Theory of Revolution. American Sociological Review, Vol. 27, No.1.

9- Diamond, Larry (2010). Why are there no Arab Democracies?. Journal of Democracy Vol. 21, No. 1.

10- Goldstone, Jack (2014). Why the Arab Revolutions of 2011 Are True Revolutions: Implications and Prognosis. XVIII ISA World Congress of Sociology. Yokohama; Japan, (July 13-19). <https://isaconf.confex.com/isaconf/wc2014/webprogram/Paper40159.html>.

11- Immenkamp, Beatrix (2016). At a glance: (Egypt: A failed revolution?). European Union. (EPRS) European Parliamentary Research Service.

12- Kaplan, Robert D (2011). The New Arab World Order. Foreign Policy. (28 January) <http:// www.foreignpolicy.com/articles/2011/01/28/the_new_arab_world_order>.

13- Lawson, George (2014). Negotiated Revolutions: The Arab Uprisings In Comparative Perspective. XVIII ISA World Congress of Sociology. Yokohama: Japan, (July 13-19). <https://isaconf.confex.com/isaconf/wc2014/webprogram/Paper32680.html>.

14- Merton, Robert K (1975). Social Theory and Social Structure. New Delhi: Amerind Publishing Co.

15- Moore, Barrington Jr (1980).The Social Bases of Obedience and Revolt: a study of revolutions throughout history. Oxford University Press: Journal of Social History, Vol. 13, No. 3.

16- Rastegari, Behnam (2012). The Egypt's Revolution: Causes and Developments from Legal Perspective. ACEH Development International Conference. Malaysia: (March 26-28), International Islamic University Malaysia.

17- Reid, Joseph D (1978). Economic Burden: Spark to the American Revolution?. The Journal of Economic History Vol. 38, No. 1.

18- Stern, Johannes (2016). Five years of the Egyptian Revolution. The Leadership of the World Socialist Movement, (25 January). <https://www.wsws.org>.

19- Taspinar, Omer (2015). You Can't Understand Why People Join ISIS Without Understanding Relative Deprivation. <www.huffingtonpost.com>.

20- The Economist (2010). Holding its Breath: A Special Report on Egypt. The Economist, (July 17).

21- Transparency International (2010). Corruption Perceptions Index 2010. Berlin: Germany, Transparency International (TI).